



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
tamped below. Please return or renew
by this date.*

DUE JUN 15 1994



التنبيه بالمعلوم من البرهان

على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان

تأليف

الشيخ الجليل الكامل محمد بن
الحسن الحر العاملي

(قده)

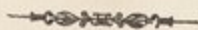


صحح وعلق عليه

العالمان الفاضلان

الحاج السيد مهدي اللاجوردى الحسينى

والشيخ محمد الدرودى التفريشى



المطبعة العلمية - قم

التنبيه بالمعلوم من البرهان

على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان

تأليف

الشيخ الجليل الكامل محمد بن

الحسن الحر العاملي

(قده)

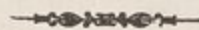


صحح وعلق عليه

العالمان الفاضلان

الحاج السيد مهدي اللاجوردی الحسيني

والشيخ محمد الدرودي التفرشي



المطبعة العلمية - قم

2271

398

1989

(RECAP)

هوية الكتاب :

الكتاب : التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم

عن السهو والنسيان

المؤلف : الشيخ الجليل الكامل محمد بن الحسن الحر العاملي

الناشر : محمد الدرودي

الطبعة : الثانية

السعر : ٣٠٠ ريال

العدد : ١٢٠٠

التاريخ : شوال المكرم ١٤٠٩



بسمه تعالى

تمهيد

الحمد لله الذي لا يعزب عن علمه خفيات الضمائر المنزه عن
 مشابهة النظائر والصلوة والسلام على رسوله المبعوث من اشرف العشائر
 و آله المعصومين عن رجس الصغائر والكبائر .
 و بعد غير خفى على من القى السمع و هو شهيد ان موضوع
 سهو النبي والمعصومين عليهم السلام من المسائل الدينية الكلامية والفقهية
 و هو موضع اثاره للمجدد والمناقشة الاخذ والرد بين العلماء والمحققين
 و جالت أقلام المصنفين والمؤلفين في هذا المضمار .
 و كان من أجودها في اتقان المسائل و تحرري الحق رسالة
 « التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم
 عن السهو والنسيان » لامام ائمة الحديث، فخر الشيعة مولانا
 محمد بن الحسن الحر العاملي (قده)، (١٠٣٣ - ١١٠٤ هـ)
 صاحب كتاب وسائل الشيعة الذي هو قطب رحي الاستنباط و كان

هذا الكتاب مخطوطاً قد رزقني الله في سفرى الى النجف الاشرف منه
نسخة فتوغرافية فأيقظ الكريم تعالى همة صديقنا الصالح التقى الشيخ
محمد الدرودى فشمّر الذيل لطبعه ونشره ووقفنا الله تعالى فى اعانتة
و مشاركتة بالتصحيح والتعليق عليه و مراجعة المصادر والمدارك
ونسأل الله عز شأنه أن يمدنا بالتوفيق لنشر آثار المعصومين عليه السلام
ويجعلنا من خدام علوم أهل البيت عليهم الصلوة وأملنا وطيد
فى اخراج المخطوطات القيمة من آثار الائمة الاطهار واجدادنا عليه السلام
والله الموفق . عشرين خلون من رجب المرجب (١٤٠١) الحوزة
العلمية بقم .

اقل العباد عملا و اكثرهم ذنوبا وأوفرهم هواء

مهدي اللاجوردى الحسينى

«بسمه تعالى»

كلمة المصحح

الحمد لله الذي أوضح سبيل الحق وانا رطرقه ونجانا من ظلمات الريب والشبهة ثم الصلوة على سيدنا محمد المبعوث بالرحمة و على آله الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً .
اما بعد فاني بعد أن وفقني الله لطبع كتاب «الاثنى عشرية» في الرد على الصوفية لمؤلفه العلامة الشهير الشيخ الحر العاملي صاحب تفصيل وسائل الشيعة كنت أتمنى أن أقوم لنشر بعض آثار اخرى له طيب الله رسمه فبشرني العلامة الفاضل السيد مهدي اللازوردي الحسيني، بأن في خزانة مكتبة له كتاباً للمؤلف ره المسمى «التنبيه المعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان» و لما كانت نسخته فتو غرافية طلبنا منه فلبى الطلب للطبع والنشر ففضل علينا بها واعاننا في تصحيحه وتعليقه واخراج مصادره فبحمد الله جاء في حليته الجديد كتاباً جامعاً كافياً في موضوعه حاكياً عن طول باع مؤلفه و كثرة فضيلته .

وقد طبع هذا الكتاب مرتين .

الطبعة الاولى : على نفقة الحاج اصغر الآرزومندى وفقه الله
لمرضاته .

الطبعة الثانية : « و هي هذه الطبعة » على نفقة بعض اخواننا
المؤمنين وليس هذا أول خير جرى على ايديهم بل طبع على نفقتهم
كتب كثيرة نافعة جزاهم عن الاسلام والمسلمين افضل الجزاء ووفقهم
لنشر آثار علماء الفرقة الناجية .

بحق محمد وآله المعصومين الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين
و أنا العبد العاصى - محمد الدرودى -

التعريف حول الكتاب

قال العلامة الشهير الحاج آغا بزرك الطهراني ره في الذريعة:
«التنبيه في التنزيه» يعنى تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان للشيخ
محمد بن الحسن الحر العاملى صاحب «الامل» لم يسمّه فيه ما ذكره
بمعنوان الرسالة ، و لكن فى كشف الحجب و فى آخر الكتاب نفسه
سمّاه بـ «التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو
والنسيان» ، أوله « الحمد لله الذى اختار الانبياء والاصياء حفظة
للايمان وجعلهم حجة» ، أورد فيه الادلة والبراهين ورد الشبهات وأول
ظواهر بعض الاخبار والآيات مرتباً ذلك فى اثنى عشر فصلاً .

١- عبارات النافين .

٢- عبارات المجوزين .

٣- الآيات النافية .

٤ - الروايات النافية .

٥ - الوجوه العقلية المنفى .

٦ - مفاسد جواز السهو

٧- شبه المجوزين

٨- تضعيف الشبه

٩- اضطرابها وبطلانها

١٠- تأويلاتها

١١- جوابات ابن بابويه

١٢- نظائر احاديث السهو في الضعف رأيته في مكتبة المولى

محمد علي الخوانساري في النجف (١).

و قال المحقق البحراني ره في اللؤلؤة في ترجمة المؤلف :

وله كتب منها جواهر السنية في الاحاديث القدسية الى ان قال ورسالة

في تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان (٢)

(١) راجع الجزء الرابع ص ٤٣٨

(٢) راجع لؤلؤة البحرين ص ٧٦ ط النجف

مراجع التعليق ومصادر التصحيح من كتب الفريقتين
بعد القرآن الكريم

الكتاب	المؤلف وتاريخ وفاته
الاحتجاج:	ابو منصور احمد بن علي بن ابي طالب الطبرسي ٥٥٨٨ هـ
الاستبصار والتهذيب:	ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ٤٦٠ هـ
البحار:	محمد باقر المجلسي ١١١٠ هـ
البيان والذكري:	الشهيد الاول ٧٦٨ هـ
البرهان:	السيد هاشم البحراني ١١٠٧ هـ
التذكرة ورسالة السعدية ونهج المسترشدين والالفين:	العلامة المحلي ٧٦٢ هـ
تفسير القمي:	علي بن ابراهيم القمي
تنزيه الانبياء:	السيد المرتضى علم الهدى ٤٣٦ هـ
رجال الكشي:	ابو عمرو محمد بن عمر بن عبدالعزيز
رجال النجاشي:	احمد بن علي العباس ٤٥٠ هـ
السرائر:	ابو عبدالله محمد بن ادريس
شرح نهج المسترشدين الفاضل المقداد	
صحيح البخاري:	محمد بن اسماعيل البخاري ٢٥٦ هـ
صحيح مسلم:	مسلم بن الحجاج ٢٦١ هـ
الطرائف:	لابن طاووس ره
علل الشرايع، كمال الدين، الخصال، من لا يحضره الفقيه، والعيون مع تعليقات اللاجوردي:	ابو جعفر الصدوق ٣٨١ هـ
الكافي:	محمد بن يعقوب الكليني ٣٢٨ هـ
المختصر النافع:	المحقق ره
نور الثقلين:	الشيخ عبد علي بن جمعة الحويزي وغيرهما من الكتب

بِسْمِ اِنْتِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذى اختار الانبياء والاصياء حفظة للايمان وجعلهم حجة على الانس والجان واصطفاهم على العالمين فى كل وقت وآن و اذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً و نزاهة عن السهو والشك والنسيان (١) صلى الله وسلم عليهم جميعاً فى جميع الازمان.

اما بعد فيقول الفقير الى الله الغنى محمد بن الحسن الحر العاملى عامله الله بلطفه الخفى : هذه رسالة فى بيان السهو عن اهل العصمة و ذكر نبذة مما يدل على ذلك من الادلة العقلية والنصوص النقلية و كلام جماعة من الاصحاب فى هذا الباب و رد شبهة من جوز السهو عليهم فى العبادة وتأويل الاحاديث التى تدل ذلك بظاهرها و ذكر

(١) النسيان هو فقدان الموقت او النهائى لما حفظته النفس من الصور والمهارات الحركية وهو قسمان نسيان طبيعى كما فى فقدان الخطور التلقائى او المعجز عن التذكر الارادى ، ونسيان غير طبيعى كما فى امراض الذاكرة . قال بعض النسيان هو الغفلة عن المعلوم . و قيل النسيان مرادف للسهو . من بعض المعاجم .

بعض نظائرها وما يناسب هذا المطلب.

والذي دعاني الى تأليف هذه الرسالة التماس بعض الافاضل واشتباه الامر على بعض آخر، وكون هذه المسئلة من المهمات ولم اجد من تعرض لها بكلام شاف واستدلال واف الا من قل مع قصور ما وجدته عن البيان كما ينبغي وأرجو أن تزول الشبهة بهذه الرسالة بالكلية ويتضح الحق عند كل من له بصيرة وروية وهي مرتبة على اثني عشر فصلا، تبر كآ بالعدد الشريف (١)

الاول: في ذكر جملة من عبارات علمائنا المصرحين بنفى

السهو عن النبي والائمة عليهم السلام في العبادات وغيرها .

الثاني: في ذكر عبارة من جوز السهو على النبي والامام (ع)

في العبادة دون التبليغ وهو ابن بابويه (ره).

الثالث: فيما يدل على نفي السهو عن النبي والائمة عليهم السلام

مطلقاً من الايات القرآنية .

الرابع: فيما يدل على ذلك من الاحاديث المعتمدة.

الخامس: فيما يدل على ذلك من الوجوه العقلية .

السادس: في بيان بعض المفاصد المترتبة على تجويز السهو

على المعصوم .

(١) قال بعض الاعاظم : ان هذا العدد يشتمل عليه اكثر الاشياء في

الافاق والانفس وكذلك اكثر اسماء الله تعالى . فليراجع الاثني عشرية في

الرد على الصوفية ص ٧ مع تعليقاتنا .

السابع : في ذكر شبهة من جوز السهو عليه .

الثامن : في ذكر ضعفها .

التاسع : في اضطرابها و بطلانها .

العاشر : في بيان تأويل الاحاديث .

الحادي عشر : في الجواب عن استدلال ابن بابويه بالتفصيل .

الثاني عشر : في ذكر بعض النظائر والاحاديث السهو التي

لا يجوز حملها على ظاهرها .

الفصل الاول

فى ذكر جملة من عبارات علمائنا و فقهاؤنا المصر حين بنفى السهو عن النبى والائمة عليه السلام فى العبادة وغيرها .

اقوال قد صرحوا بذلك فى أكثر كتبهم فى الفروع و صرحوا فى جميع كتب الاصول بنفى السهو عنهم عليه السلام على وجه العموم والاطلاق الشامل للعبادة وغيرها وأوردوا ادلة كثيرة شاملة للعبادة ولا يحضرنى جميع تلك الكتب ، فانا اذكر ما أمكن ايراده الان من ذلك .

قال الشيخ الاجل رئيس الطائفة ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسى قدس الله سره فى التهذيب بعد ما روى حديثاً ان رسول الله صلى الله عليه وآله ما سجد سجدة السهو قط ولا يسجدهما فقيه (١)

قال : محمد بن الحسن : الذى أفتى به ما تضمنه هذا الخبر ، واما الاخبار التى قدمناها من ان النبى صلى الله عليه وآله سهى فسجد ، فانها موافقة للعامة ، وانما ذكرناها لان ما تضمنه من الاحكام معمول به على ما بيناه ، انتهى . (٢)

(١) ج ٢ ص ٣٥٠ حديث ١٤٥٤ فى احكام السهو . ط النجف

(٢) ص ٣٥١

وقال فى موضع آخر بعد ما اورد حديثين بعنوان المنافاة يتضمنان قصة ذى الشمالين ما هذا لفظه : على ان فى الحديثين الاولين ما يمنع من التعلق بهما وهو حديث ذى الشمالين وسهو النبى ﷺ هذا مما تمتنع العقول منه (١) انتهى .

وقال فى كتاب الاستبصار فى باب السهو فى صلوة المغرب : بعد ما اورد حديثين بعنوان المنافاة وجمع بينهما وبين الأحاديث السابقة ثم قال : مع ان فى الحديثين ما يمنع من التعلق بهما ، وحديث ذى الشمالين وسهو النبى ﷺ وذلك مما تمتنع منه الادلة القاطعة فى انه لا يجوز عليه السهو والغلط (٢)

قال فى الاستبصار ايضاً بعد ذكر حديث فى باب من صلى بقوم على غير وضوء مضمونه : ان علياً ﷺ صلى بقوم على غير طهر ثم نادى بمناديه : ان امير المؤمنين صلى بكم على غير طهر فاعبدوا «الحديث» قال : هذا خبر شاذ مخالف للاحاديث ، وما هذا حكمه لا يعمل عليه وقد تضمن ايضاً من الفساد ما يقدر فى صحته وهو ان امير المؤمنين ﷺ صلى بالناس على غير وضوء وقد آمننا من ذلك دلالة عصمته ﷺ «انتهى» (٣) .

وقال فى التهذيب ايضاً مثل ذلك عند ذكر هذا الحديث .

(١) ج ١ ص ١٨١

(٢) الاستبصار ج ١ ص ٣٧١

(٣) راجع ج ١ ص ٤٣٣

و قال الشيخ المفيد قدس سره في رسالة منسوبة اليه في الرد على من ذهب الى تجويز السهو على النبي والائمة عليهم السلام في العبادة وربما نسبة الرسالة الى السيد المرتضى والاول أرجح قال فيها ما هذا لفظه : قدوقفت بها أيها الاخ على ما كتبت به في معنى ما وجدته لبعض مشائخك فيما يضاف الى النبي عليه السلام من السهو في الصلوة والنوم عنها حتى خرج وقتها ثم نقل مضمون عبارة الصدوق الاتية الى أن قال وسألت اعزك الله بطاعته أن اثبت لك ما عندي فيما حكيتك و أبين عن الحق في معناه وأنا مجيبك الى ذلك والله الموفق للصواب.

اعلم ان الذي حكيتك عنه قدتكلف ما ليس من شأنه فأبدى عن نقصه في العلم وعجزه و لو كان ممن وفق لرشده لما تعرض له لما لا يحسنه ولا هو من صناعته ولا يهتدى الى معرفته لكن الهوى مرد لصاحبه (١) نعوذ بالله من سلب التوفيق و نسأله العصمة من الضلال ونستهديه في سلوك نهج الحق .

الحديث الذي روته الناصبة والمقلدة من الشيعة : ان النبي عليه السلام سهى في صلوته فسلم ركعتين ناسياً فلما نبه على غلظه فيما صنع أضاف اليهما ركعتين ثم سجد سجدة السهو ، من الاخبار الاحاد التي لا تثمر علماً ولا توجب عملاً ، ومن عمل على شيء منها فعلى الظن يعتمد في عمله بها دون اليقين وقد نهى الله تعالى عن العمل بالظن

بالدين وحذر من القول فيه بغير علم ويقين فقال « وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (١) وقال « الا من شهد بالحق وهم يعلمون » (٣) وقال « ولا تقف ما ليس لك به علم » (٣) وقال : « وما يتبع اكثرهم الاظنا ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً » (٤) وقال : « ان يتبعون الا الظن و ان هم الا يخرصون » (٥) وامثال ذلك فى القرآن كثيرة .

واذا كان خبر سهوه عليه السلام من اخبار الاحاد التى من عمل عليها كان عاملا بالظن حرم الاعتقاد بصحته و لم يجز القطع به ووجب العدول عنه الى ما يقتضيه اليقين من كماله عليه السلام وعصمته وحراسة الله له من الخطأ فى عمله والتوفيق له فيما قال و عمل من شريعته وفى هذا القدر كفاية فى ابطال حكم من حكم على النبى عليه السلام بسهو فى صلوته « انتهى » .

ويأتى باقى الرسالة المذكورة ان شاء الله تعالى .

وقال المحقق فى المختصر النافع : و فى رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول فيهما يعنى سجدتى السهو : بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد ، و سمعه مرة اخرى يقول : بسم الله وبالله السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته . والحق رفع منصب

(١) البقرة : ١٦٩

(٢) الزخرف : ٨٦

(٣) الاسراء : ٢٦

(٤) يونس : ٣٦

(٥) يونس : ٦٦

الامامة عن السهو في العبادة «انتهى» . (١)

ورفع منصب النبوة يلزمه بطريق الاولوية ولا ريب انه مراده كما لا يخفى اذا النبي ﷺ امام كما وقع التصريح به في القرآن والحديث ويمكن أن يكون مراده ان معنى قول الحلبي سمعته يقول في سجدة السهو كذا : انه سمعه يقول ذلك فيهما على وجه الفتوى والتعليم لانه سها وسجد .

فقوله عليه السلام في سجدة السهو كذا اي هذا دعائها وذكرها من غير أن يكون سجد كما قالوا عليه السلام في القتل مائة من الابل .

وقال العلامة قدس سره في التذكرة ما هذا لفظه : وخبر ذي اليمين عندنا باطل لان النبي ﷺ معصوم لا يجوز عليه السهو مع ان جماعة من أصحاب الحديث طعنوا فيه لان راويه أبو هريرة و كان اسلامه بعد موت ذي اليمين بسنتين فان ذا اليمين قتل يوم بدر وذلك بعد الهجرة بسنتين وأسلم أبو هريرة بعد الهجرة بسبع سنين . قال المحتجون به : ان المقتول يوم بدر هو ذو الشمالين واسمه عبدالله بن عمرو بن فضيلة الخزاعي وذو اليمين عاش بعد النبي ﷺ ومات في ايام معوية وقبره بذي خشب واسمه الخرباق لأن عمران بن الحصين روى هذا الحديث ، فقال فيه ، فقام الخرباق فقال أقصرت الصلوة ؟ وأجيب بان الاوزاعي قال فقام ذو الشمالين فقال أقصرت الصلوة أم نسيت يا رسول الله ؟ وذو الشمالين قتل يوم بدر لامحالة .

ومن طريق الخاصة ان ذا اليمين كان يقال ذو الشمالين عن الصادق عليه السلام «انتهى كلام العلامة» (١).

وقال في الرسالة السعدية : اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى ان النبي لا يجوز عليه الخطأ والسهو ، وذهب طائفة الى جواز ذلك حتى قالوا : ان النبي عليه السلام كان يصلي الصبح يوماً فقرأ مع الحمد والنجم اذا هوى ، الى ان وصل الى قوله تعالى «أفرأيتم اللات والعزى ومنات الثالثة الاخرى» (٢) قرأتك الغرائيق العلى منها الشفاعة ترتجى ، ثم استدرك ذلك وهذا في الحقيقة كفر وانه عليه السلام صلى يوماً العصر ركعتين وسلم ثم ذكر حديث ذى الشمالين .

ثم قال العلامة وهذا المذهب في غاية الرداءة والحق الاول فانه لو جاز عليه السهو والخطاء لجاز ذلك في جميع أقواله وأفعاله فلم يبق وثوق باخباراته عن الله تعالى ولا بالشرايع والاديان لجواز أن يزيد فيها وينقص سهواً فينتفى فائدة البعثة ومن المعلوم بالضرورة ان وصف النبي عليه السلام بالعصمة أكمل وأحسن من وصفه بضعها فيجب المصير اليه لما فيه من دفع الضرر المظنون بل المعلوم «انتهى كلام العلامة» (٣) وهو صريح في منافاة السهو للعبادة للعصمة .

ونقل المقداد في شرح نهج المسترشدين عن أصحابنا وجوب

(١) المجلد الاول ص ١٣٠ في مسألة : «يجب ترك الكلام بحرقتين

فصاعداً مما ليس بقرآن ولادعاء» . (٢) النجم : ٢٠

(٣) الرسالة السعدية ط النجف ص ٧٦

عصمة النبي والامام عن السهو في كل من الاقسام الاربعة بتبليغ الشرع والاعتقاد الديني والفعل الديني والدينوي واستدل على ذلك بادلة ذكرها (١) .

(١) قال العلامة في نهج المسترشدين : ومن هذا علم انه لا يجوز أن يقع منه الصغائر والكبائر لاعمداً ولا سهواً ولا غلطاً في التاويل ويجب أن يكون منزلها عن ذلك كله من أول عمره الى آخره . قال الفاضل المقداد في ارشاد الطالبين (٢) .

اقول : اعلم انه لما استدل على مطلوبه اشار الى خلاف الناس هنا ومحصل الاقوال هنا أن نقول افعال الانبياء لا تخلو من أقسام اربعة الاول : الاعتقاد الديني .

الثاني : الفعل الصادر عنهم من الافعال الدينية .

الثالث : تبليغ الاحكام ونقل الشريعة .

الرابع : الافعال المتعلقة باحوال معاشهم في الدنيا مما ليس بديني فالقسم الاول : اتفقوا كثر الناس على عصمتهم فيه خلافاً للخوارج فانهم جوزوا عليهم الكفر لاعتقادهم ان كل ذنب صدر عنهم فهو كفر وجوزوا صدور الذنب عنهم فقد جوزوا عليهم الكفر خلافاً لابن فورك حيث جوز بعثة من كان كافراً لكن قال هذا الجائز لا يقع .

وبعض الحشوية قال بوقوعه وبعضهم جوز عليهم الكفر للتقية*

وقال شيخنا الشيخ بهاء الدين في جواب المسائل المدنيات :

* وهذا باطل لانه يفضى الى خفاء الدين بالكلية ولان أولى الزمان بالتقية حين اظهار الدعوة لان اكثر من الناس يكون منكراً .
 واما القسم الثانى : فقال ما عدا الامامية انه يجوز عليهم قبل البعثة فعل جميع المعاصى كبائر كانت أو صغائر واختلفوا فى زمان البعثة فقال الاشاعرة لايجوز عليهم الكبائر مطلقا وأما الصغائر فيجوز سهواً وقالت المعتزلة : بامتناع الكبائر مطلقا وأما الصغائر فاختلفوا فيها فقال بعضهم : أنه تجوز على سبيل السهولا العمدا ولعلو درجاتهم لا يؤاخذون بها وقال بعضهم : انما تجوز على سبيل التأويل كما يقال بان آدم اول النهى عن الشجرة بالنهى عن الشخص وكان المراد النوع فان الاشارة قد تكون الى النوع كقوله ﷺ هذه وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الابنه وقال بعضهم على سبيل القصد لكنها تقع محيطه لكثرة ثوابه والحشوية جوزوا الاقدام على الكبائر ومنهم من منع تعمدتها وجوز تعمد الصغائر .

واما القسم الثالث : فاجمع الكل على عدم جواز الخطاء فيه .
 واما القسم الرابع : فجوزا اكثرهم للناس السهو وأصحابنا حكموا بعضهم مطلقا قبل النبوة وبعدها عن الصغائر والكبائر عمداً وسهواً بل عن السهو مطلقا ولو فى القسم الرابع مطلقا وبدل عليه ما تقدم ص ١٥٠ ط ١٣٠٣ هـ بمبئى .

عصمة الانبياء والائمة عليهم السلام من السهو والنسيان مما انعقد عليه اجماعنا
 وخروج الشخص المعلوم النسب غير قادح في الاجماع ، وايضاً نسبة
 السهو اليه في هذه المسئلة أولى من نسبتته الى الانبياء ، قال : ومراد
 الصدوق « ره » بكونه سهوه من الله ان سبب سهوه كتسليط النوم
 عليه واقع منه تعالى لمصلحة دينية او دنيوية ، فان أفعاله تعالى معللة
 بالاغراض وليس ذلك من الشيطان اذ لا قدرة له على تسليط النوم عليه
 ومراده بكون سهونا من الشيطان ان سببه الوساس الشيطانية والخواطر
 الملهية واقعة بفعله .

قال : والرواية المتضمنة لنومه عليه السلام عن الصلوة صحيحة السند
 قد تلقاها الاصحاب بالقبول حتى قال الشهيد في الذكري (١) : انه
 لم يجعلها راداً لقبول من عدا الصدوق من الاصحاب لها شاهد صدق
 بانهم لا يعدون ذلك سهواً والعرف يدل عليه « انتهى » .

وقال الشهيد في الذكري بعد ذكر خبر ذي اليمين : وهو
 متروك بين الامامية لقيام الدليل العقلي على عصمة النبي عليه السلام عن السهو
 ولم يصر الى ذلك غير ابن بابويه ونقل عن شيخه محمد بن الحسن بن
 الوليد انه قال : اول درجة الغلو نفى السهو عن النبي وهذا حقيق بالاعراض
 عنه لان الاخبار معارضة بمثلها فيرجع الى قضية العقل ، ولو صح النقل
 لوجب تأويله على ان اجماع الامامية في الاعصار السالفة على هذين
 الشخصين واللاحقة لهما على نفى السهو عن النبي والائمة عليهم السلام « انتهى » (٢)

وقال نحو ذلك في البيان .

ويحكي عن الشيخ بهاء الدين رحمه الله ان سائلا سأله عن قول ابن بابويه ان النبي قد سهى فقال : بل ابن بابويه قد سهى فانه اولى بالسهو من النبي ﷺ وهذا جواب حسن في غاية الجودة .

ويمكن أن يجاب بمثله عن قول ذى اليمين ورواية من روى السهو فانهما أحق بالغلط والسهو ويأتي تحقيق المقام ان شاء الله تعالى . وقد صرح علمائنا في كتب الاصول بما يقتضى نفى السهو اما في كتب اصول الدين ففي مقام اثبات العصمة ونفي الخطأ عن النبي والامام بقول مطلق قبل النبوة والامامة وبعدهما اعم من ان يكون في العبادة او غيرها والاستدلال على ذلك بادلة واضحة في شمول العبادة كما يأتي ان شاء الله تعالى .

واما في كتب اصول الفقه فحيث يذكر ان السنة التي يجب اتباعها والعمل بها والتعويل عليها هي قول النبي والامام او فعلهما او تقريرهما .

ثم يبحثون عن الفعل ويقسمونه الى اقسام ويحضرونه في شقوق حاصلها الوجوب والندب والاباحة ولا يذكرون الكراهة فضلا عن التحريم او السهو ثم يحكمون بان فعله (ص) دال على الجواز صريحا وعلى الاستحباب والوجوب مع القرينة الدالة على وجهه وان تركه ^{العلماء} دال على نفى الوجوب صريحا وعلى الكراهة والتحريم مع القرينة وكل ذلك يقتضى ان يكون فعله ^{العلماء} حجة عندهم مطلقا وانه نوع

من التبليغ لوجوب اتباعه والافتداء به بنص القرآن وغيره من الأدلة وبالجملة فعبادته ﷻ تبليغ قطعاً وتبليغه عبادة فبطل الفرق بينهما كما ياتي نقله، الا ترى الى قوله ﷻ : صلوا كما رأيتموني اصلي (١) وخذوا عني مناسككم الى غير ذلك، وهذه الاشارة كافية عن نقل عبارات الاصحاب في كتب الاصوليين فارجع اليها فانها دالة على ما قلناه .
وقد صرح ابن طاووس في الطرائف (٢) وغيره بمثل ما تقدم من عبارات الاصحاب وقد صنفوا في ذلك كتباً ورسائل .

- (١) اخرج العلامة الحلي ره في الرسالة السعدية ص ٩٦
(٢) قال : ابن طاووس في الطرائف : ومن ذلك ما رواه في الجمع بين الصحيحين للحميدي في الحديث الخامس والاربعين بعد المأتين من المتفق عليه من مسند ابي هريرة في حديث يزيد بن ابراهيم عن محمد بن ابي هريرة قال صلى بنا رسول الله ﷺ احدى صلاتي العشي - قال محمد يعنى ابن سيرين واكثر ظني العصر - فسلم في ركعتين ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها مغضبا وفيهم ابوبكر و عمر فهابا ان يكلماه ، وخرج سرعان الناس فقالوا اقصر في الصلوة ؟ وهناك رجل يدعوه النبي (ص) ذا اليدين فقال : يا نبي الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ فقال : لم أنس ولم تقصر الصلاة قال : بلى قد نسيت ، قال : صدق ذو اليدين فقام فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر فمسجد مثل سجوده وأطول ثم رفع رأسه و كبر .
قال عبدالمحمود: يابشرى لمن فارق هؤلاء الاربعة المذاهب*

منها رسالة الشيخ المفيد التي نقلنا بعضها ونقل باقيها ان شاء الله تعالى
ومنها ما ذكره النجاشي في كتاب الرجال حيث قال : اسحق
بن الحسن بكران ابا الحسين العقراي التمار كثير السماع رأيت به بالكوفة
وهو مجاور بها وكان يروى كتاب الكليني عنه ولم أسمع منه شيئاً، له
كتاب الرد على الغلاة وكتاب نفى السهو عن النبي وكتاب عدد
الاثمه (١) وغير ذلك مما لا يحضرني ذكره والله الموفق .

*القائلين عن نبيهم مثل هذه المقالات المصدقين عنه لهذه الروايات
ومن طريق هذا الحديث ان ابا بكر وعمر كانا اذا كرين انه غلط
وسهى ليت شعري من عرف من الرواة باطنهما حتى شهد لهما بذلك
او من شهد لهما بالعصمة حتى يصدقهما انهما كانا اكمل من نبيهم
وأحضر فكراً وبصيرة ، وليت شعري من اين لهما انه غلط وسهى
وهلا جوزوا ان يكون قد قصرت الصلاة وصارت ركعتين ونسخت منها
ركعتان ؟! وكيف استجاز سوء الظن به بما قال فيه انه سهى وغلط
قبل ان يعترف به كما زعموا ؟! وليت شعري كيف استحسن رواية هذا
الحديث ومصححوه ان يذكروا عن نبيهم انه غلط وسهى! ثم يذكر
ان ابا بكر وعمر من دون الصحابة ودون بنى هاشم وعتره نبيهم على
وجه التنزيه لهما وانهما هاباه ان يكلماه يعني انهما كانا منزهين في
هذه عن السهو وليت شعري من يروى عنهما ما تقدم وما سيأتي ذكره
ان شاء الله تعالى من الاقدام على الانكار على نبيهم في عدة مقالات
ومقامات الخ - انظر ص ٣٦٥ - ٣٦٦ من الطبعة الحديثة بقم .

الفصل الثاني في ذكر عبارة

من جوز السهو على النبي والامام في العبادة خاصة

وهو ابن بابويه وحده كما وقع التصريح به سابقاً وان نسبه الى بعض مشائخه كما يأتي ، فانه لم يوجد لمن نسبه اليه تصريح به غير نقل ابن بابويه عنه وهو محتمل للسهو والغلط والاشتباه .

قال ابو جعفر ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه : وروى الحسن بن محبوب عن الرباطي عن سعيد الاعرج ، قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ان الله تبارك وتعالى انا م رسول الله ﷺ عن صلوة الفجر حتى طلعت الشمس ، ثم قام فبدأ فصلى الركعتين اللتين قبل الفجر ثم صلى الفجر وأسهاه في صلوته فسلم في الركعتين ثم وصف ما قاله ذوالشمالين ، وانما فعل ذلك به رحمة لهذه الامة لتلايعير الرجل المسلم اذا هو نام عن صلوته او سها فيها فيقال : قد أصاب ذلك رسول الله ﷺ . (١)

ثم قال ابن بابويه بعد ذكر هذا الحديث قال مصنف هذا الكتاب : ان الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي ﷺ

(١) ج ١ ص ٣٥٨ ط الغفاري

ويقولون : لو جازأن يسهو عليه السلام في الصلوة لجازأن يسهو في التبليغ ، لان الصلوة عليه فريضة كما ان التبليغ عليه فريضة وهذا لا يلزمنا وذلك لان جميع الاحوال المشتركة يقع على النبي عليه السلام فيها ما يقع على غيره وهو متعبد بالصلوة كغيره ممن ليس بنبي ، وليس كل من سواه بنبي كهو ، فالحالة التي اختص بها هي النبوة والتبليغ من شرائطها لا يجوز ان يقع عليه في التبليغ ما يقع عليه في الصلوة لانها عبادة مخصوصة والصلوة عبادة مشتركة وبها تثبت له العبودية وبإثبات النوم له عن خدمة ربه عز وجل من غير ارادة له وقصد منه اليه نفى الربوبية عنه لان الذي لا تأخذه سنة ولا نوم هو الله الحي القيوم وليس سهو النبي عليه السلام كسهونا لان سهوه من الله عز وجل وانما اسماه ليعلم انه بشر مخلوق فلا يتخذ رباً معبوداً دونه وليعلم الناس بسهوه حكم السهو متى سهواً ، وسهونا من الشيطان وليس للشيطان على النبي والائمة عليهم السلام سلطان انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشر كون وعلى من تبعه من الغاوين ، ويقول الدافعون لسهو النبي عليه السلام انه لم يكن في الصحابة من يقال له ذواليدين وانه لا اصل للرجل ولا للخبر وكذبوا لان الرجل معروف وهو ابو محمد عمير بن عبد عمرو المعروف بذى اليدين فقد نقل عنه المخالف والمؤالف وقد اخرجت عنه اخباراً في كتاب وصف القاسطين بصفين .

وكان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد يقول : اول درجة في الغلوفى السهوعن النبي عليه السلام فلو جازأن ترد الاخبار الواردة في هذا المعنى لجاز ان ترد جميع الاخبار وفي ردها ابطال الدين والشريعة . وانا احتسب الاجر في تأليف كتاب منفرد في اثبات سهو

النبي ﷺ والر د على منكريه ان شاء الله تعالى «انتهى» كلام ابن بابويه (١) و هو كما ترى ضعيف جداً لما يأتي بيانه ان شاء الله و نقله الشيخ المفيد «ره» في اول رسالته ثم ذكر بعده الكلام الذي نقلناه سابقاً. و اعلم - ان الطبرسى ره في مجمع البيان عند قوله تعالى : «واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا الى قوله واما ينسينك فلا تقعد بعد الذكري» .

نقل عن الجبائي انه قال : في هذه الاية دلالة على بطلان قول الامامية في أن النسيان لا يجوز على الانبياء ثم قال الطبرسى : وهذا القول غير صحيح لان الامامية لا يجوزون السهو عليهم فيما يؤدونه عن الله فاما ما سواه فقد جوزوا عليهم ان ينسوه اريسهو عنه مالم يؤد ذلك الى اخلال بالعقل «انتهى» (٢).

وأقول : نقل الجبائي عن الامامية صحيح كما عرفت ولم يعتبر قول من شذ منهم، واعتراض الطبرسى عليه حاصله ان الامامية غير مجمعين على ذلك بل جوز بعضهم السهو والنسيان فيجب حمل قوله جوزوا على معنى جوز بعضهم والا كان الكلام غير صحيح كما لا يخفى ثم انه لم يصرح الطبرسى بجواز ذلك في هذا الكلام كما ترى مع ان الاية محتملة لكون الخطاب عاماً كما في «ولا ترى اذ وقفوا» والخطاب للنبي ﷺ والمراد غيره كما في قوله تعالى «لئن اشركت ليحبطن عملك» و يحتمل كون النسيان بمعنى الترك وابن بابويه ايضاً لا بد من تأويله للآية كما يأتي ان شاء الله.

الفصل الثالث

فى ذكر جملة مما يدل على نفى السهو والشك والنسيان عن
النبي والائمة عليهم السلام وبطريق العموم والاطلاق الشامل للعبادة وغيرها
من الايات القرآنية وحجيتها على العصمة وغيرها معلومة و ذلك
ممكّن من آيات كثيرة بعضها دال مع ضميمه مقدمة اخرى ثابتة او
رواية اخرى معتمدة ولنقتصر من ذلك على اثني عشر آية :
الاولى : قوله تعالى : وان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم
وآل عمران على العالمين .

قال رئيس المفسرين ابو علي الفضل بن الحسن الطبرسي قدس
سره فى كتاب مجمع البيان : الاصطفاء والاجتباء الاختيار نظائر ،
وهو افتعال من الصفوة وهذا من أحسن البيان الذى يمثل به المعلوم
بالمرئى وذلك ان الصافى هو الخالص (النقى - خ) من شوائب الكدر
فيما يشاهد فمثل الله خلوص هؤلاء القوم من الفساد ظاهراً و باطنياً
بخلوص الصافى من شوائب الادناس الى ان قال وآل عمران فقيل هم من
آل ابراهيم وان آل ابراهيم هم آل محمد ويجب ان يكونوا معظمين

معصومين منزهين عن القبائح والنقص لان الله لا يختار ولا يصطفى الامن
يكون كذلك ويكون ظاهره مثل باطنه في الطهارة والعصمة وفي
الاية دلالة على تفضيل الانبياء على الملائكة لان العالمين يعم الملائكة
وغيرهم من المخلوقات والله سميع لما تقوله الذرية عليم بما يضره
فلذلك فضلهم على غيرهم لما في معلومه من استقامتهم في افعالهم
واقوالهم «انتهى» (١).

أقول : والاستدلال بالآية من وجوه .

احدها : دلالتها على العصمة التي يلزمها وجوب اتباعهم في

اقوالهم وافعالهم .

وثانيها : استلزامها لاستحالة الخطاء عليهم مطلقا .

وثالثها : دلالتها على طهارة ظاهرهم وباطنهم كما ذكر وصفائهم

عن جميع شوائب الكدر فلا يتطرق اليهم سهو ولا نسيان لعدم سببه وموجبه

ورابعها : ان الاستقامة في الاقوال والافعال الذي تستفاد من

الاية ينافية تجوز السهولانه يستلزم عدم استقامته الافعال والاقوال

ان صلى الصلوة ركعتين على قولهم وسلم وتكلم وترك ركعتين

واجبتين وأين هذا من الاستقامة .

الثانية : قوله تعالى «قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم

الله (٢)» دلت على وجوب متابعتهم في افعاله وأوامره واقواله فلو

(١) راجع المجمع الجزء الثالث ص ٤٣٣

(٢) آل عمران - ٣١

جاز عليه السهو لوجبت متابعتة فيه وهو باطل قطعاً واقله انه يلزم جواز المتابعة وبطلانه ايضاً واضح على انه لو جاز السهو لاحتمل كل من افعاله واقواله ذلك فلا يكون حجة اصلاً وهو ظاهر الفساد اتفاقاً وخلاف مدلول الآية قطعاً ومناف لوجوب العصمة في النبي والامام .

الثالثة : قوله تعالى : «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكراً كثيراً» (١) استدلال بعض علمائنا بها على وجوب الاقتداء بالنبي ﷺ ومطلبنا حاصل وان لم تثبت تلك المقدمات لصراحتها في حسن الاقتداء به عموماً بل مطلقاً ولا كان فعله حجة على الجواز ولا اثر كه حجة على نفى الوجوب مع ان فعله كله نوع من التبليغ فان عبادته لا يتميز منها ما هو تبليغ عن غيره بل ينبغي الجزم بان جميعها تبليغ والالما علم دوام التكليف الرابعة : قوله تعالى : «انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً» (٢) وهي دالة على عصمتهم بالوجوه المقررة في الاصول والتفاسير والروايات الكثيرة من العامة والخاصة باختصاصها باهلها وهي شاملة للتطهير من كل عيب ونقص وكذب وخطاء وغلط ومنافية لحديث ذى الشمالين كما يأتى بيانه ان شاء الله تعالى .

الخامسة : قوله تعالى «وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى» (٣) دلت على ان الرسول لا ينطق الا عن وحى فيستحيل ان

يسلم فى الصلوة فى غير محله ثم يتكلم قبل تمام صلوته ثم يكذب
ذا الشمالين وهو صادق على قولكم ثم يعترف بخطائه و كل ذلك
ينافى مدلول الآية .

السادسة : قوله تعالى : « ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عنه فانتهوا » (١) دلت على وجوب التسليم والانقياد لاقواله وافعاله
على وجه العموم والاطلاق فلو جاز السهو لاحتمل كل فعل و قول
ذلك و منافاته لمدلول الآية واضح و منافاة حديث ذى الشمالين له
أوضح .

السابعة : قوله تعالى : « وتعيها اذن واعية » (٢) روى الطبرسى
و غيره من طرق العامة والخاصة انها نزلت فى أمير المؤمنين عليه السلام
وانه قال : ما سمعت شيئاً من رسول الله ﷺ فنسيته (٣) و هذا عام
مطلق فى التبليغ و غيره فيستحيل النسيان على النبي ﷺ بطريق
الاولوية مع الوجوه السابقة والائمية .

الثامنة : قوله تعالى : « سنقرئك فلا تنسى » (٤) و هى عامة
فان المنقول لا يتعين تقديره بالقراءة ولا قائل بالفرق بين ما قبل نزول
الاية و قبل القراءة و ما بعدها فالفارق خارق للاجماع .

التاسعة : قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا

(٢) الحاقه ١٢

(١) الحشر - ٩

(٣) الجزء التاسع والعشرون ص ٣٤٥ (٤) الاعلى - ٦

تسليماً ، (١) روى في عدة أحاديث ان المراد التسليم له ﷺ والانقياد لاقواله و افعاله و دلالاته ذلك على المراد ظاهرة مما مر و أدلة التسليم من القرآن والحديث كثيرة و لو جاز السهو لنا في وجوب التسليم .

العاشرة : قوله تعالى : « و رحمتى وسعت كل شيء فساكتبها للذين يتقون ، ويؤتون الزكوة ، والذين هم لفروجهم حافظون ، والذين هم بآياتنا يؤمنون ، الذين يتبعون الرسول النبي الامى » (٢) الاية و دلالتها ظاهرة مما مر .

الحادية عشرة : قوله تعالى : « فويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم ساهون » (٣) و لو كان الرسول ﷺ سهى في صلواته لدخل في هذا التهديد والذم و هو محال .

و أما مثل قوله تعالى : « و لقد عهدنا الى آدم من قبل فنسى و لم نجد له عزما » طه ١١٥ ، فقد نقل الطبرسى ره عن ابن عباس ان معناه فترك (٤) .

وروى الكليني ره هذا المعنى في حديث طويل عن ابي عبد الله ﷺ قال انما هو فترك وذلك في باب فيه نكت و نتف من التنزيل في الولاية (٥) وفي غيره من المواضع ايضاً فتأويلهم ﷺ للنسيان هنا بالترك مع

(١) الاحزاب - ٥٩ (٢) الاعراف - ١٥٦ (٣) الماعون - ٤

(٤) الجزء السادس عشر ص ٣٢ (٥) ج ١ ص ٤١٦ - ٤٣٦

انه لا تعلق له بالتبليغ دال على ما قلناه ومناف لجواز النسيان على المعصوم مضافاً الى ماضى ويأتى مع عدم ما يدل على الاثبات صريحاً ومثلها قوله تعالى : حكايته عن موسى «لاتؤاخذنى بما نسيت» (١). وقوله تعالى : حكايته عن فتاه «فانى نسيت الحوت وما أنسانيه الا الشيطان» (٢) فقد روى المفسرون المحدثون ان المراد فى الايتين بالنسيان الترك وهو دال على ما قلناه ولاشك انه احد معانيه اللغوية فيجب الحمل عليه هنا لمامضى ويأتى - والعجب ممن يتأول جميع الايات والروايات المنافية بظاهرها للعصمة ثم يتوقف فى مثل هذا مع وضوحه و ظهوره و قرب تأويله جداً و الآية الاخيرة لابد من تأويلها على قول ابن بابويه ايضاً اما بان يقول فتاه غير معصوم واما بان يقول المراد ما الزمنى بتر كه عمداً اشتغالى بمجاهدة الشيطان و إنما كان التأويل لازماً لابن بابويه ايضاً لانه لا يجوز عليهم السهو والنسيان الحاصلين من الشيطان بل يقول ان سهوهم من الله كما مر .

(١) الكهف - ٧٣

(٢) الكهف - ٦٣

الفصل الرابع

فى ذكر ما يدل على نفي السهو و الشك و النسيان عن اهل
العصمة عليهم السلام من الاحاديث المعتبرة المنقولة من الكتب المعتمدة
و ذلك ايضاً كثير جداً ولا يحضرنى جميع تلك الاحاديث فاننا اذ كر
ما تيسر فيها والله الموفق .

الحديث الاول : ما رواه الشيخ الجليل رئيس المحدثين

محمد بن على بن بابويه فى آخر كتاب من لا يحضره الفقيه الذى
لم يورد فيه الا ما يفتى به و يحكم بصحته و يعتقد انه حجة بينه
بين ربه و كل ما فيه مستخرج من اصول معتمدة عليها المعول و
اليها المرجع .

فروى فيه عن محمد بن ابراهيم بن اسحق الطالقانى عن احمد
ابن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفى قال : حدثنا على بن الحسن بن
فضال عن ابيه عن ابي الحسن على بن موسى الرضا عليه السلام قال : للامام
علامات ، يكون أعلم الناس ، و احكم الناس ، و اتقى الناس و احلم
الناس ، و أشجع الناس ، و أسخى الناس ، و اعبد الناس ، و يولد مختوناً
و يكون مطهراً و يرى من خلفه كما يرى من بين يديه و لا يكون له

ظل واذا وقع على الارض من بطن أمه وقع على راحتيه رافعاً صوته بالشهادتين ولا يحتمل وتنام عينه ولا ينام قلبه ويكون محدثاً ويستوى عليه درع رسول الله ﷺ ولا يرى له بول ولا غائط لان الله عز وجل وكل الارض بابتلاع ما يجري «يخرج-خ» منه «الحديث» (١) ووجه دلالة على المقصود هنا ظاهر وحال النبي ﷺ يجب أن يكون اعظم من الامام. ورواه ايضاً في كتاب عيون الاخبار في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من علامات الامام والطريق واحد .

الثاني : مارواه الشيخ الاجل ثقة الاسلام محمد بن يعقوب

الكلينى في كتاب العقل والجهل عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن علي بن حديد عن سماعة بن مهران قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام وعنده جماعة من مواليه فقال : اعر فوا العقل وجنوده والجهل وجنوده تهتدوا قال سماعة فقلت جعلت فداك لا نعرف الاما علمتنا فقال ابو عبدالله عليه السلام ان الله خلق العقل الى ان قال :

ثم جعل للعقل خمسة وسبعين جنداً فقال الجهل : يا رب هذا خلق مثلى فاعطني من الجند مثل ما اعطيتهم فقال : نعم فأعطاه خمسة وسبعين جنداً فكان مما اعطى الله العقل من الخمسة والسبعين الجند الخير ، وجعل ضده الشر الى ان قال والعلم وضده الجهل والتسليم وضده الشك ، والتذكر وضده السهو ، والحفظ وضده النسيان ، وذكر باقى جنود العقل والجهل ثم قال فلان تجتمع هذه الخصال كلها من

اجناد العقل الا في نبي اوصى او مؤمن قد امتحن الله قلبه للايمان
واما ساير ذلك من مواليها فان احدهم لا يخلوا من ان يكون فيه
بعض هذه الجنود حتى يستكمل وينقى من جنود الجهل فعند ذلك
يكون في الدرجة العليا مع الانبياء والاصياء الحديث (١).

أقول : هذا كما ترى صريح في ان الانبياء والاصياء جامعون
جنود العقل التي من جملتها العلم والتسليم والتذكر والحفظ
وخالون خالصون منزهون عن جميع جنود جهل التي من جملتها
الجهل والشك والسهو والنسيان وهو واضح الدلالة على ما قلنا .

الثالث : ما رواه الكليني ايضاً في باب اختلاف الحديث عن

علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن ابراهيم
بن عمر اليماني عن اَبان بن ابي عياش عن سليم بن قيس الهلالي عن
امير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل يذكرفي آخره حاله مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وانه علمه جميع علومه قال : ودعا الله أن يعطيني فهمها
وحفظها فما نسيث آية من كتاب الله ولا علماً أملاً عليّ وكتبته منذ
دعا الله لي بمادعا وما ترك شيئاً علمه الله من حلال ولا حرام ولا امر
ولا نهى كان او يكون ولا كتاب منزل عليّ احد قبله من طاعة او معصية
الاعلمنيه وحفظته فلم أنس حرفاً واحداً ثم وضع يده عليّ صدرى ودعا الله
أن يملأ قلبي علماً وفهماً وحكماً ونوراً فقلت بابي انت وامى يا نبي الله
منذ دعوت الله بمادعوت لم أنس شيئاً ولم يفتني شيء لم اكتبه أفتتخوف
عليّ النسيان فيما بعد؟ فقال : لالست أنتخوف عليك النسيان والجهل (٢)

أقول: معلوم ان حال النبى ﷺ اعظم من حال الامام وظاهر ان كثيراً من الاشياء المذكورة ليست من قسم التبليغ وانه يستحيل نسيانه لشيء منها فبطل الفرق وعلم ان النبى ﷺ يستحيل ان ينسى عدد صلواته ويحكم بان الشئيين اربع مع علمه باكثر ما كان وما يكون ان لم يكن كله وآخ الحديث مطلق عام فى التبليغ وغيره

الرابع : ما رواه الشيخ رئيس الطائفة فى التهذيب باسناده عن عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له هل سجد رسول الله ﷺ سجدة السهو قال : لا ولا يسجدهما فقيه. قال الشيخ ره الذى أفتى به ما تضمنه هذا الحديث وأما الاخبار التى قدمناها من ان النبى ﷺ سهى فسجد فانها موافقة للعامة انتهى ج ٢ ص ٣٥١ .

وهو دال على محل النزاع بخصوصه صريح فى معارضة حديث ذى الشمالين ورده ومحتمل للتقية مع احتمال حديث ذى الشمالين ان يكون ورد عن الصادق عليه السلام على طريق التقية فى الرواية كما يأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى .

الخامس : الحديث المشهور المستفيض بين العامة والخاصة عن رسول الله ﷺ قال صلوا كما رأيتمونى أصلى (١) وجه الدلالة فيه انه أمر بالافتداء فى صلواته ، ومتابعته فيها غير مقيد بصلوة خاصة فلو كان احتمال السهو والغلط والخطأ والنسيان جازياً عليه لما جاز الافتداء به فى شيء منها ولجاز على كل صلوة منها أن تكون سهواً

(١) انظر شرح الموطا للبايجى ج ١ ص ١٤٢ والمغنى لابن قدامة

ج ١ ص ٤٦٠ . عن هامش الرسالة السعدية للعلامة الحلى ره

لا صلوة واحدة وهى التى بقصد التبليغ مع اشتباهها واحتمال كل واحدة من الصلوة لها و يلزم على تقدير تجويز السهو عدم امكان العلم بنسخها او امتناع نسخها مع ان النسخ جائز اتفاقا بحذف السهو على انه لم يعين صلوة واحدة للتبليغ .

السادس : الحديث المشهور ايضا بين الخاصة والعامه من قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** خذوا عنى مناسككم وجه دلالاته كما تقدم .

السابع : مارواه الكلينى فى أول كتاب الحجّة عن على بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن ابراهيم عن يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** فى حديث انه قال لهشام بن الحكم ألا تخبرنى كيف صنعت بعمر و بن عبيد و كيف سألته ؟ فذكر حديثه معه يقول فى آخره هشام فقلت له ان الله لم يترك جوارحك حتى جعل لها اما ما يتيقن به ماشكت فيه و يترك هذا الخلق كلهم فى حيرتهم وشكهم واختلافهم لا يقيم لهم اماما يردون اليه شكهم وحيرتهم ؟ قال : فسكت ولم يقل لى شيئا قال : فضحك أبو عبد الله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** وقال من علمك هذا ؟ قال هشام هذا شىء أخذته منك والفيته قال هذا والله مكتوب فى صحف ابراهيم وموسى (١) أقول : هذا دال على ان علة الاحتياج الى النبى والامام هو ازالة الشك فلو جاز الشك عليهما لاحتاجا الى الرعية كما احتاج الرسول **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** الى ذى الشمالين على قولكم فتنفى الفائدة المذكورة .

الثامن : مارواه ايضا فى باب نادر جامع فى فضل الامام وصفاته عن أبى محمد القسم ابن الملا رفعه عن عبدالعزیز بن مسلم عن

الرضا عليه السلام فى حديث طويل يقول فيه الامام عالم لا يجهل راع لا ينكل الى أن قال : الامام واحد دهره لا يدانيه احد ولا يعادله عالم ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظيران الانبياء والائمة يوفقهم الله ويؤتيهم من مخزون علمه وحكمه ما لا يؤتية غيرهم فيكون علمهم فوق أهل زمانهم ثم قال : ان العباد اذا اختاره الله لامور عباده شرح صدره لذلك وأودع قلبه ينابيع الحكمة والهمة العلم الهاماً فلم يعى بعده بجواب ولا يحير فيه عن الصواب فهو معصوم مؤيد موفق مسدد قدامن من الخطاء والزلل والعتار يخصه الله بذلك ليكون حجة على عباده الحديث (١) .

اقول : هذا الموصوف بهذه الصفات وغيرها مما هو اعظم منها تضمنها الحديث المذكور وغيره كيف يتصور ان يجهل فعل نفسه فى الحال و كيف يحتاج الى علم غيره و كيف يعنى بالجواب ويحير عن الصواب ويقع فى الخطاء والزلل والعتار كما تضمنه حديث ذى الشمالين على قول من حمله على ظاهره .

التاسع : مارواه الصدوق فى كتاب العلل فى باب العلة التى من اجلها صارت الامامة فى ولد الحسين دون الحسن عليه السلام عن ابيه عن سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر اليماني عن ابي الطفيل عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامير المؤمنين عليه السلام اكتب ما املى عليك قال عليه السلام يا نبى الله اوتخاف على النسيان ؟ فقال صلى الله عليه وسلم لست اخاف عليك النسيان وقد دعوت الله لك ان يحفظك ولا ينسيك ولكن اكتب لشر كائنك .

قال قلت : ومن شر كائى يابى الله ؟ قال: الائمة من ولدك الحديث (١)
 أقول : معلوم من تتبع الاحاديث ان تلك العلوم التى كتبها ليست
 كلها يتعلق بالتبليغ على ان النسيان فى الموضوعين مطلق غير مقيد
 بشيء فكيف لا يخاف على الوصى النسيان ويقع ذلك من النبى ﷺ
 فينسى نصف صلوته ويحتاج الى رعيته لتذكره مانسى ويدلوه على
 خطائه ويعرفوه جهله وتركه للواجب وفعله للحرام أعنى التسليم
 والكلام ويردده عن الشك والسهو .

العاشر : ما رواه الكلينى ره فى باب ان الائمة عندهم جميع
 الكتب التى نزلت من عند الله عز وجل عن على بن ابراهيم عن ابيه عن
 الحسن بن ابراهيم عن يونس عن هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام فى
 حديث قال ان الله لا يجعل حجته فى ارضه يسأل عن شيء فيقول لا ادرى (٢)
 أقول : فكيف يسأل عن صلوته التى صلاها فى تلك الساعة فيقول :
 لا ادرى ثم يحتاج الى سؤال الناس وعلمهم ان هذا لعجيب .

الحاد يعشر : ما رواه ايضا فى باب الصحيفة والجفر والجامعة
 ومصحف فاطمة عليها السلام عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن
 صالح بن سعيد عن احمد بن ابي بشر عن بكر بن كرب الصيرفى قال
 سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : ان عندنا ما لا يحتاج معه الى الناس وان
 الناس يحتاجون الينا الحديث الى ان قال وانكم لتاتونا بالامر فنعرف

إذا أخذتهم به ونعرف إذا تركتموه (١) .

الثاني عشر : مارواه الكيني أيضا فسي باب نادر فيه ذكر

الغيب عن محمد بن يحيى عن عبدالله بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن سدير الصير في عن ابي جعفر عليه السلام انه قيل له « عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً » فقال : « الامن ارتضى من رسول » (٢) وكان والله محمد ممن ارتضاه الحديث (٣) .

أقول : هذا دال بطريق الاولية كامثاله وقد تقدم تقرير مثله .

الرابع عشر : مارواه ايضا فيه عن احمد بن محمد عن احمد

بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الامام يعلم الغيب ؟ قال : لا ولكن إذا أراد ان يعلم الشيء اعلمه الله ذلك (٤) .

أقول : فاذا كان يقدر على أن يعلم ما يشاء من الغيب بتعليم

الله أياه فكيف يجوز أن يجهل فعل نفسه الذي فعله تلك الساعة وليس من علم الغيب .

الخامس عشر : مارواه ايضا في باب الائمة عليهم السلام إذا شأوا

أن يعلموا عن علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد عن ايوب بن نوح عن صفوان ابن يحيى عن ابن مسكان عن بدر بن الوليد عن ابي الربيع الشامي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الامام اذا شاء ان

(٢) الجن ٢٧ - ٢٨

(١) ج ١ ص ٢٤٢

(٤) ج ١ ص ٢٤٧

(٣) ج ١ ص ٢٥٦

يعلم علم (١) .

السادس عشر : مارواه ايضا فيه عن ابي على الاشعري عن محمد ابن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان عن بدر بن الوليد عن ابي الربيع عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الامام اذا شاء ان يعلم علم (٢) .

السابع عشر : مارواه فيه عن محمد بن يحيى عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد المدائني عن ابي عبيدة المدائني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الامام اذا اراد ان يعلم شيئاً اعلمه الله ذلك (٣) .

اقول : فيستحيل جهل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لصلوته واحتياجه الى ذي الشمالين .

الثامن عشر : مارواه ايضا في باب ان الائمة يعلمون علم ما كان وما يكون وانه لا يخفى عليهم شيء .

عن احمد بن محمد يعني العاصمي ومحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابراهيم بن اسحاق الاحمر عن عبدالله بن حماد عن سيف التمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث انه قال : ورب الكعبة ورب البنية ثلاثاً لو كنت بين موسى والخضر لاخبرتهما انسى اعلم منهما ولا نبئتهما بما ليس في أيديهما لانهما اعطيا علم ما كان ، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة وقد ورثناه من

رسول الله ﷺ ورائة (١) .

التاسع عشر : ما رواه ايضا فيه عن محمد بن يحيى عن

احمد بن محمد عن محمد بن سنان عن يونس بن يعقوب عن الحارث بن المغيرة و عبد الاعلى و ابى عبيدة و عبدالله بن بشر الخثعمى كلهم عن ابى عبدالله عليه السلام قال : والله انى لاعلم ما فى السموات وما فى الارض و ما فى الجنة و ما فى النار و اعلم ما كان و ما يكون ثم قال علمت ذلك من كتاب الله ان الله يقول « فيه تبيان كل شىء » .

العشرون : ما رواه فيه عن محمد بن يحيى عن احمد بن

محمد عن عمر بن عبد العزيز عن محمد بن الفضيل عن ابى حمزة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ألا والله لا يكون عالم جاهلا ابدا عالما بشىء جاهلا بشىء ثم قال : الله أجل واعز و اكرم من أن يفرض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه و أرضه ثم قال : لا يحجب ذلك عنه (٢) .

الحادى والعشرون : ما رواه الكلينى ايضا فى باب

التفويض الى رسول الله و الائمة عليه السلام فى أمور الدين عن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابى عمير عن عمر بن اذينة عن فضيل بن يسار قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : ان الله أدب نبيه فأحسن أدبه فلما أكمل له الادب قال « انك لعلى خلق عظيم » ثم فوض اليه أمر الدين و الامة ليسوس عباده فقال : « ما آناكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا » .

وان رسول الله ﷺ كان مسدداً موقفاً مؤيداً بروح القدس لا ينزل ولا يخطى في شيء مما يسوس به الخلق فتأدب بادب الله الحديث (١) .
اقول : لا ريب ان عبادته ﷺ من جملة السياسة للخلق وان فعله حجة كما أن قوله حجة وانا مأمورون بالافتداء به كما مضى ويأتى ان شاء الله .

الثاني والعشرون: مارواه ايضا في باب موالي الائمة ﷺ

عن علي بن محمد عن بعض اصحابنا عن ابن ابي عمير عن حريز عن زرارة عن ابي جعفر ﷺ قال : للامام عشرة علامات يولد مطهراً مختوناً الى ان قال ولا يجنب وتنام عينه ولا ينام قلبه ولا يتأب ولا يتمطى ويرى من خلفه كما يرى من امامه وهو محدث حتى تنقضي أيامه (٢) .
اقول : وجه دلالة ظاهرة بل هو دال على نفى السهو عنهم في حال النوم فضلاً عن حال اليقظة .

الثالث والعشرون: مارواه في باب التسليم وفضل المسلمين

عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد البرقي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله الكاهلي قال قال ابو عبدالله ﷺ لو أن قوما عبدوا الله وحده لا شريك له وأقاموا الصلوة وآتوا الزكوة وحجوا البيت وصاموا شهر رمضان ثم قالوا لشيء صنع الله أو صنع رسول الله ﷺ أو صنع خلاف الذي صنع أو وجدوا ذلك في قلوبهم لكانوا بذلك مشركين ثم تلا هذه الآية دفلاً وربك

لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً» (١) ثم قال : وعليكم بالتسليم (٢) .

اقول : هذا شامل للعبادة وغيرها او خاص بها فلوا احتمل السهو لما ثبت شرك من قال « الا صنع خلاف الذي صنع » ومنافاته لحديث ذي الشمالين .

الرابع والعشرون : مارواه ايضا في الباب المذكور عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن سنان عن ابن مسكان عن سدير قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني تركت مواليك مختلفين يتبرء بعضهم عن بعض قال : وما انت وذاك انما امر الناس ثلثة (٣) معرفة الائمة والتسليم لهم فيما ورد عليهم والرد اليهم فيما اختلفوا فيه (٤) .

أقول : وجوب التسليم كثيرة جداً وهي شاملة للاقوال والافعال ومنافية لاحتمال السهو ويأتي تمام تحقيق المقام ان شاء الله .

الخامس والعشرون : مارواه الكليني في باب من شك في صلوته كلها ولم يدر زاد أو نقص عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا كثر عليك السهو فامض في صلوتك فانه يوشك ان يدعك انما هو من الشيطان (٥) .

(١) النساء : ٦٨ (٢) ج ١ ص ٣٩٠

(٣) في المصدر : انما كلف الناس ثلثة .

(٤) ج ١ ص ٣٩٠ (٥) ج ٣ ص ٣٥٩

ورواه رئيس المحدثين ابو جعفر ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب احكام السهو في الصلوة باسناده عن محمد بن مسلم . والقرائن دالة على انه اخذه من كتابه كغيره على ما يظهر من اول الكتاب وآخره والالما انتظمت روايات كل راو في سند واحد وصورة ايراده هكذا :

وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذاكثر عليك السهو فدعه فانه يوشك أن يدعك انما هو من الشيطان (١) .
أقول : هذا تصريح في حصر السهو مطلقا في كونه من الشيطان ومثله كثير وهو صحيح الذي يوافق الاعتبار والاخبار وليس للشيطان سلطان على المعصوم لنص القرآن والحديث واعتراف الخصم ولا بصور وقوع السهو الحقيقي من الله أصلا كما يأتي ان شاء الله .

السادس والعشرون : ما رواه ابن بابويه ايضا في الباب المذكور باسناده عن عمر بن يزيد انه قال : شكوت الى ابي عبد الله عليه السلام السهو في المغرب فقال : صلها بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون ففعلت ذلك فذهب عني (٢) .

أقول : وفي معناه احاديث كثيرة واذا كانوا يعلمون ما يدفع السهو ويعلمونه الناس فكيف يجوز ان لا يعملوا بعلمهم في ذلك مع انه من اعظم المهمات ولا يجوز عليهم التهاون والتغافل وعدم المبالاة بالعبادات الواجبة .

السابع والعشرون : مارواه ايضا فيه باسناده عن اسمعيل

بن مسلم عن الصادق عن آبائه عليهم السلام ان رسول الله ﷺ أتاه رجل فقال يا رسول الله اشكو اليك ما ألقى من الوسوسة في صلوتي حتى لا اعقل ما صليت من زيادة أو نقصان فقال له رسول الله ﷺ : اذا دخلت في صلوتك فاطعن فخذك الايسر باصبعك اليمنى المسبحة ثم قل بسم الله وبالله توكلت على الله اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فانك تنحره وتزجره وتطرده عنك (١) .

أقول : وفي معناه كثير ودلالته كما تقدم بل أوضح وقد رواه الكليني في الباب المشار اليه سابقا عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام مثله .

الثامن والعشرون : مارواه الكليني في باب المذكور عن

علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة وابي بصير قالا : قلنا له الرجل يشك كثيرا في صلوته حتى لا يدري كم صلى وما بقى عليه ؟ قال : يعيد ، قلنا له فانه يكثر عليه ذلك كلما اعاد شك قال يمضي في شكه ثم قال لا تعودوا الخبيث من انفسكم بنقض الصلوة فتطمعوه فان الشيطان خبيث يعتاد لما عود فليمض احدكم ولا يكثرن نقض الصلوة فانه اذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه الشك وقال زرارة : انما يريد الخبيث ان يطاع فاذا عصى لم يعد الي احدكم (٢) .

اقول :، هذا كالصريح في ان الشك انما هو من الشيطان وقدمر

تمام الكلام ويأتى له مزيد تحقيق ان شاء الله .

التاسع والعشرون : مارواه الكليني من حافظ على صلوته

اوضيعها عن جماعة عن احمد بن محمد بن عيسى عن حسين بن عثمان عن سماعة عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : كل سهو فى الصلوة يطرح منها غير أن الله يتم بالنوافل ان اول ما يحاسب به العبد الصلوة فان قبلت قبل ماسواها ان الصلوة اذا ارتفعت فى وقتها رجعت الى صاحبها وهى بيضاء مشرقة تقول حفظتنى حفظك الله واذا ارتفعت فى غير وقتها بغير حدودها رجعت الى صاحبها وهى سوداء مظلمة تقول ضيعتنى ضيعك الله (١) .

اقول : المراد ان كل سهو ينقض الصلوة فلا تقبل كلها وكذلك تاخيرها عن وقتها ومعلوم انه يستحيل كون صلوة النبي صلى الله عليه وآله والامام غير مقبولتين فينافى ذلك حديث ذى الشمالين .

الثلاثون : مارواه الكليني فى باب يقبل من صلوة الساهى عن

محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال من صلى فاقبل على صلوته لم يحدث نفسه او لم يسه فيها اقبل الله عليه ما اقبل عليها وربما رفع ربعها او نصفها ، او ثلثها ، او خمسها الحديث (٢) .

اقول : فهل يجوز ان يقال ان صلوة النبي صلى الله عليه وآله كانت ناقصة عنه

غير كاملة وغير مقبولة وان الله لم يكن مقبلاً عليه فيها بل كان معرضاً عنه بسبب عدم اقباله في صلوته والا فانه مع الاقبال لا يتصور وقوع السهو الحقيقي واذا كان على قولكم قد ترك نصف صلوته فكيف يكون اتى بالاقبال فيها كلها كما ينبغي ؟

الحادي والثلاثون ما رواه ايضاً في الباب المذكور عن

محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: ان العبد ليرفع له من صلوته نصفها او ثلثها او ربعها او خمسها فما يرفع له الا ما قبل عليه بقلبه الحديث (١)

الثاني والثلاثون: ما رواه ايضاً فيه عنه عن احمد بن الحسين

بن سعيد عن القاسم بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث ان رجلاً قال له ما اظن احداً اكثر سهواً مني فقال ابو عبدالله عليه السلام يا با محمد ان العبد ليرفع له ثلث صلوته ونصفها وثلاثة ارباعها واول واكثر على قدر سهوه فيها (٢)

الثالث والثلاثون: ما رواه ايضاً فيه عن علي بن ابراهيم

عن ابيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى عن حريز عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليه السلام انهما قالوا: انما لك من صلوتك ما اقبلت عليه منها فان ادهمها كلها أو غفل عن أدائها لغت ف ضرب وجه صاحبها (٣)

اقول: والاحاديث في هذا المعنى ايضاً كثيرة ودلالاتها ظاهرة

كما مر .

الرابع والثلاثون : مارواه ابن بابويه في عيون الاخبار في باب ماجاء عن الرضا عليه السلام في علامات الامام بعدما أورد الحديث السابق في أول الفصل قال: وحديث آخر ان الامام مؤيد بروح القدس وبينه وبين الله عمود من نور يرى فيه اعمال العباد وكلما احتاج اليه لدلالة اطلع عليها والامام يولد ويلد ويصح ويمرض ويأكل ويشرب ويموت ويمتغوط وينسكح وينام ولا ينسى ولا يسهو ويفرح ويحزن الحديث (١) اقول : هذا دال على المقصود لى أدله وآخره صريحاً الا ان فى بعض النسخ وينسى ويسهوا بالاثبات والنسخ الصحيحة كما ذكرنا بالنفى وسقوط لفظ «لا» أقرب الى الاعتبار من زيادتها بغير اصل خصوصاً مع كون الجمل السابقة مثبتة وكذا الآتية فيجوزى الناسخ على الاثبات فى الجميع مع النسخ الصحيحة كما قدمنا وهذا موجود فى النخصل خال من هذه اللفظة لم يتعرض لها باثبات ولا نفى وعلى تقدير صحته الاثبات يجب تأويله لما مضى ويأتى ومعلوم ان النسيان ورد بمعنى الترك كثيراً ، والسهو ورد بمعنى النسيان ايضاً كثيراً .

قال صاحب القاموس : سها فى الامر سهواً نسيه وقال ايضاً النسيان والنسوة الترك ووردت الاحاديث بتفسير النسيان فى القرآن بالترك فى قوله تعالى «ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسى» وغير ذلك فمعنى رواية الصدوق من قوله وينسى ويسهوانه قديمتك شيئاً لاشتغاله بغيره ردأعلى الغلاة القائلين بأنه لا يشغله شىء عن شىء ويحتمل حمله على التقية ويحتمل كونه من كلام ابن بابويه لامن الحديث المرسل

وحينئذ لاحجية فيه فاما اوله فمعلوم انه من جملة الحديث وهو دال على المطلوب .

الخامس والثلاثون: ما رواه ابن بابويه في الخصال عن احمد

بن محمد بن الهيثم العجلي عن احمد بن زكريا القطان عن بكر بن عبدالله بن حبيب عن تميم بن بهلول عن ابي معاوية عن سليمان بن مهران عن ابي عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام قال : عشر خصال من صفات الامام والعصمة والنصوص وأن يكون أعلم الناس واتقاهم لله واعلمهم بكتاب الله وان يكون صاحب الوصية الظاهرة، يكون له المعجز والدليل وتنام عينه ولا ينام قلبه ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه الحديث (١)

السادس والثلاثون : ما رواه الكليني في باب مولد

ابي محمد الحسن بن علي عليه السلام عن علي بن محمد ومحمد بن ابي عبدالله عن اسحق بن محمد النخعي عن الاقرع قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسئله عن الامام هل يحتمل ؟ وقلت في نفسي بعد ما فصل الكتاب الاحتلام شيطنة وقد اعاذ الله تبارك وتعالى اوليائه من ذلك ، فورد الجواب حال الائمة في النوم حالهم في اليقظة لا يغير النوم شيئاً منهم وقد اعاذ الله اوليائه من لمة الشيطان كما حدثتك نفسك (٢) .

السابع والثلاثون : ما رواه ابن بابويه في عيون الاخبار

في اوائل الخبر الثاني باسناده عن الرضا عليه السلام قال : ما ينقلب جناح طائر في الهواء الا وعندنا منه علم (٣) .

(٢) ج ١ ص ٥٠٩

(١) الخصال ص ٣٩٧

(٣) ج ٢ ص ٣٣٣ - اخرجه العلامة المجلسي ره ايضا في البحار عن العيون

انترج ٢٦ من الطبعة الحديثة ص ١٩ باب جهات علومهم عليهم السلام .

أقول: فكيف يجوز على من هذا شأنه أن يكون جاهلاً بفعل نفسه؟!
الثامن والثلاثون: ما رواه علي بن عيسى في كشف الغمة
 نقلاً من كتاب الدلائل لعبدالله بن جعفر الحميري في دلائل الرضا عليه السلام
 في جملة حديث عن الحسن بن علي الوشاء عن الرضا عليه السلام قال:
 يا حسن منا منا ويقظتنا واحد (١)

التاسع والثلاثون: ما رواه ابن بابويه في كتاب من لا يحضره
 الفقيه في باب صفة وضوء رسول الله ﷺ وروى ان رسول الله ﷺ
 توضأ ثم مسح على نعليه فقال له المغيرة: أنسيت يا رسول الله فقال:
 بل أنت نسيت هكذا أمرني ربي (٢).

أقول: هذا يفهم منه الإنكار والغضب ونفى النسيان عن نفسه مطلقاً
 إذ لو كان جازماً لما جازا الإنكار على من يستفهم عنه الأثرى إلى قوله
 بل أنت نسيت مع أنه بحسب الظاهر لم يقع منه نسيان فلا بد من حمله
 على المجازا وعلى أن المراد أن السهو من شأنك لا من شأنى ولعله أقرب.
الأربعون: ما رواه الشيخ في التهذيب باسناده عن ابي عبدالله
 عليه السلام قال سألته عن رسول الله ﷺ هل سجد سجدة السهو قال لا
 ولا يسجدهما فقيه (٣).

الحادى والأربعون: كما دل على العصمة من الأحاديث
 فهو دال على المقصود هنا وهذا القسم أكثر من ان يحصى ومعلوم
 ان العصمة شاملة لنفى السهو مطلقاً لغة وعرفاً بدليل تبادل الفهم
 وعدم تبادل التفصيل وعدم قيام الدليل ويأتى ما يوضح هذا ان شاء الله .

الفصل الخامس

فيما يدل على نفي الخطاء والغلط والسهو والشك والنسيان عن النبي والائمة عليهم السلام مطلقاً من الادلة العقلية و ان كان بعضها منضمماً الى مقدمة عقلية و ذلك وجوه .

الاول : انه لو جاز شبيء من ذلك عليهم لزم التنفير عنهم

و عدم قبول أقوالهم و افعالهم و هو نقض .

لايق كيف يلزم التنفير ولم يحصل لمجوزي السهو عليهم في العبادة.

لانا نقول : تنفير الاكثر أو البعض كاف وهو معارض بوجوب

العصمة مع ان من لا يقول بها لا ينفر منهم و هذا الوجه استدلال به

السيد المرتضى وغيره ووردوا له نظيراً وهو ان عبوس الوجه عند حضور

الطعام ينفر عن اكله ومع ذلك ليس منه لان بعضهم يأكل ولا ينفر.

الثاني : انا مأمورون باتباع النبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام و ترك

الاعتراض عليهم فلو جاز الخطاء والسهو والنسيان لوجب متابعتهم

و كنا مأمورين به ، والامر باتباع الخطاء قبيح فلا يصدر من الحكيم

و لا يرد الراوى والمفتى والشاهد اعدم عموم حكمهم وعدم اشتراط

العصمة هناك .

الثالث : ان وجه الاحتياج الى النبي والامام هو جواز الخطاء على الامة فلو جاز عليهما لاحتاجا الى نبي او امام لاشارك العلة ولزم الترجيح بلا مرجح ثم اما ان يدور أو ان يتسلسل وهما باطلان كما تقرر .

الرابع : ان تبليغ النبي والامام عبادة و عبادتهما تبليغ لما علم وجوب المتابعة و كون فعلهما وقولهما حجة والمقدمتان قطعيان فلا سهو و لا نسيان .

الخامس : انه لو جاز عليهما الخطاء والنسيان لاحتاجا الى الرعية لينهوهم على خطائهم فيتساوى المعصوم وغير المعصوم و لا يكون قول ابي بكر اذا زغت فقولاً موقفاً : مانعاً من امامته و ان كان محتاجاً الى رعية و هو باطل قطعاً .

السادس : انه لو جاز السهو والنسيان من المعصوم في العبادة لجاز في التبليغ والفرق ليس عليه دليل قاطع و لا يفهمه كل احد بل كل من وقف على احدهما جواز للاخر قطعاً و أقله ان الاكثر الغالب لا يفرقون بينهما فلا يوثق بشيء من أقواله و افعاله و تختل عصمته و هو باطل قطعاً .

السابع : انه حافظ للشرع فلو جاز عليه الخطاء والسهو والنسيان لادى الى التضليل والاغراء بالجهل والتبديل وصار احتمال النسخ مساوياً لاحتمال السهو واحتمال الصحة مقاوماً لاحتمال الفساد و هو نقض الغرض المطلوب من العصمة .

الثامن : انه لو جاز السهو على المعصوم لم يوثق بشيء من

اقواله ولا من افعاله وهو نقض للغرض من نصبه بيان ذلك ان التبليغ يحصل بالمرّة الاولى من فعله و قوله و هي غير معلومة لمن بعده ولا لاكثر الصحابة ايضاً فان اقواله و افعاله منقولة من غير تاريخ و كذا قرائته للقرآن فانها عبادة فيلزم ان يجوز غلظه فيه و تبديله كله وهو مطلوب قطعاً

التاسع : انه لو جاز السهو والنسيان على المعصوم لجاز تركه للمواجبات و فعله للمحرمات سهواً لان فعل الواجب عبادة و ترك الحرام عبادة و اذا جاز السهو في ترك بعضها جاز في ترك الجميع فلا تصدق العصمة التي تستلزم انتفاء العاصي مطلقاً و التفصيل يحتاج الى دليل و ينافي العصمة قطعاً .

العاشر : انه لو جاز السهو والنسيان و ترك الواجبات و الايمان بالمحرمات عن غير عمد كما يقتضى حديث ذى الشمالين من ترك ركعتين و اجبتين في الواقع و الايمان بالسلام و الكلام المحرمين في الواقع لكان ظالماً لان الظلم وضع الشيء في غير موضعه و الظالم لا يكون امام لقوله تعالى: «لا ينال عهدى الظالمين» (١) و المراد عهد الامامة كما يفهم من الآية و الحديث الوارد في تفسيرها و قد اشار الى هذا بعض المحققين في استدلاله .

الحادي عشر : انه لو جاز السهو والنسيان و الخطاء على المعصوم في العبادة و من التبليغ لجازت جميع المعاصي و الكفر عليه قبل كونه نبياً او اماماً و اللازم باطل بالدلة العقلية و النقلية و اعتراف الخصم هنا فكذا الملزوم، و بيان الملازمة عدم الاحتياج الى العصمة في الموضعين

كما ادعيتموه لان الضرورة الى استحالة الخطاء والسهو والنسيان ان كانت مخصوصة بالتبليغ فلا تبليغ في الحالة السابقة وهو واضح بل ذاك اولى بالجواز مع ظهور بطلانه فكذا هنا .

الثاني عشر: لو جاز الخطاء والسهو على المعصوم لزم افحامه

لان الرعية لا تتبعه الا فيما علمت صوابه ولا يعلم صوابه الا منه فيدور .

الثالث عشر: انه لو جاز ذلك لم يحصل العلم بقوله ان هذا

الفعل سهو او غير سهو لجواز السهو على ذلك القول ايضاً لانه خارج

عن التبليغ الا ترى انه على قولكم قد نفى السهو عن نفسه في حديث

ذي الشمالين ولم يكن مطابقاً للمواقع .

الرابع عشر: انه لو جاز عليه السهو والنسيان في غير التبليغ

لجازمته الكذب سهواً في غير التبليغ ايضاً فلا يوثق بشيء من أقواله

في غيره وبطلانه قطعي .

الخامس عشر: انه لو كانت العصمة مختصة بالتبليغ لجاز

عليه وقوع المعصية سهواً بعد تبليغ انها معصية ووجب علينا امره

بالمعروف ونهيه عن المنكر وهو ينافي نصبه او سقوط وجوبها هنا

وهو خلاف الادلة هنا .

السادس عشر: انه لو جاز ذلك لما امكن الاحتجاج

والاستدلال بشيء من افعاله ولا اقواله لاحتماله للسهو والنسيان على

قولكم وهو باطل قطعاً للاجماع على الاستدلال بها من غير فرق اصلاً

والاحتجاج اهل العصمة عليهم السلام بها في احاديث متواترة تتضمن

استدلالهم بها على العامة والشيعة وهو اظهر من ان تخفى واكثر من

ان تحصى والتبليغ يحصل بالمرّة الاولى من القول والفعل على انه يحتاج الى ثبوت قصد التبليغ ولم ينقل ولا يمكن معرفته ذلك الان قطعاً **السابع عشر** : انه اذا صدر منه فعل على سبيل السهو والنسيان فاما ان يجب اتباعه وهو باطل للغرض قطعاً ومناف للغرض من نصبه، واما ان لا يجب اتباعه وهو خلاف نص قوله تعالى « ان كنتم تحبون الله فاتبعوني (١) » .

الثامن عشر : انه لو جاز عليه السهو والنسيان والغلط كما تقولون لما قبلت شهادته وحده فضلا عن دعواه لنفسه واجاز تكذيبه واقله التوقف في تصديقه وقد ورد في باب ما يقبل من الدعاوى بغير بينة في كتاب من لا يحضره الفقيه وغيره احاديث دالة على وجوب قتل من لم تقبل دعوى الرسول ﷺ الابينة مع ان ذلك ليس من التبليغ قطعاً . **التاسع عشر** : انه لو كان نصب النبي والامام واجباً على الله سبحانه استحال عليهما الخطاء والسهو والنسيان مطلقاً والمقدم حق فالتالي مثله بيان الشرطية: انه لو جاز ذلك لجاز الخطاء في جميع عباداتهما وذلك فساد عظيم والله حكيم لا تجوز عليه المفسدة .

العشرون : انه لو جاز ذلك لامكن وقوع اتلاف مال الغير منهما وغصبه نسياناً ولامكن نسيانهما للحق الذي في ذمتهما بل يمكن حينئذ صدور القتل منهما لبعض المؤمنين نسياناً ووجوب الدية عليهما واذا ادعى اصحاب هذه الحقوق يحتاج الى آمام آخر يحكم عليهما ويدور ويتسلسل وجميع ذلك باطل قطعاً .

الحادى والعشرون: اذا وقع الشرع (فى) مقدمات القتل والنهب والغصب ونحو ذلك نسياناً فاما ان يجب الانكار عليهما فيسقط محلها من القلوب فيصير الرئيس مرئوساً ويحتاجان الى غيرهما واما ان لا يجب وهو خلاف النص والاجماع فى وجوب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وكذا اذا تركا واجباً نسياناً .

الثانى والعشرون: ان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر عبادة واجبة بالضرورة من الدين واحق الناس بها النبى والامام وليس ذلك من قسم التبليغ لاختصاصها بالآحاد والجزئيات وظهور كون التبليغ بقواعد كلية للاحكام الشرعية سلمنا لكن الامر والنهى باليد من ضرب وغيره خارج عن التبليغ قطعاً وحينئذ يجوز عليهما السهو والنسيان والخطاء والغلط فيأمران بالمنكر وينهيان عن المعروف ولا يخفى فسادهُ ، وبطلانه ضرورى .

الثالث والعشرون: ان الجهاد عبادة لا تبليغ فيجوز عليهما على قولكم السهو والغلط والنسيان بان يتركوا جهاد الكفار ويجاهدوا المؤمنين بل المعصومين ويقتلوهم عن غير عمد ولو بان يرمى النبى والامام رمحا او سهما ليقتل كافرأ فيخطيء او ينسى فيصيب مؤمناً او معصوماً وهكذا مرة بعد أخرى وهو أقوى فساداً ولانفاوت فى فسادهُ بين العمد والخطاء ولا يرد أن الله يستحيل منه التخلية بين المعصوم وبين مثل هذا النسيان لانها دعوى من غير دليل وانما تتم على قولنا على ان الله قد خلى بين المكلفين وبين تعمد مثل ذلك .

الرابع والعشرون: ان النبى لو لم يكن معصوماً من السهو

والنسيان لما صلح ان يكون شهيداً على الناس لاحتمال نسيانه الشهادة فانها ليست من قسم التبليغ قطعاً فينافي قوله تعالى « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً (١) »

الخامس والعشرون : الامام يجب ان يخشى والا لا تفتت

فائدة بعثته والامر بطاعته لقوله تعالى : « وليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم (٢) » ومن فعل معصية سهواً فهو ظالم وكذا كل من سها لانه وضع الشيء في غير موضعه والظالم لا يجوز أن يخشى لقوله تعالى : « الا الذين ظلموا فلا تخشوهم (٣) » .

السادس والعشرون : لو جاز السهو والنسيان على المعصوم

في غير تبليغ لجاز عليه تعدى حدود الله سهواً و اذا صدر ذلك منه كان ظالماً لقوله تعالى : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه (٤) » ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون (٥) ، ولما تقدم والظالم لا يناله عهد الامامة لما مر .

السابع والعشرون : لو جاز السهو والنسيان على المعصوم

في غير التبليغ لجاز ان يقا تل المؤمنين المعصومين ويحاربهم نسياناً وسهواً و اذا جاز ذلك جاز للمؤمنين محاربتة على وجه المدافعة لما تقرر من ادلتها العقلية والنقلية كقوله تعالى : « ومن اعتدى

(٢) النور: ٦٣

(١) البقرة: ١٤٣

(٤-٥) البقرة ٢٢٩ الطلاق: ١-

(٣) البقرة: ١٥١

عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، (١) و قوله : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ، (٢) وغير ذلك والاحاديث في ذلك كثيرة و اذا جار ذلك وادى الى القتل كان قتله جازياً بل واجباً و هو باطل بالضرورة .

الثامن والعشرون : لو جاز عليه السهو والنسيان لجاز عليه الكذب سهواً في غير التبليغ على قولكم و كل كاذب ظالم لقوله تعالى : « فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك فاولئك هم الظالمون ، (٣) و بدلالة معناه اللغوي والظالم لا يكون اماماً لما مر و لا يظن ان افتراء الكذب بمعنى التعمد ان هو غير مخصوص لغة بل هو اعم كما يظهر من الصحاح وغيرها و تخصيصه بالعمد في قوله تعالى : « افترى على الله الكذب ام به جنة ، (٤) كما ذكره بعض علماء المعاني لا يدل على خلاف ما قلناه لانه يمكن ارادة هذا المعنى هناك بقرينة المقابلة و سياق المقام كما لا يخفى .

التاسع والعشرون : لو جاز ذلك على المعصوم لجاز نسيانه للمحقوق التي في ذمته من القرض و قيمة المبيعات و غير ذلك و اذا طلبوها جاز له أن يمنعهم منها لعدم علمه بثبوتها في ذمته و معلوم ان ذلك خارج عن التبليغ فيلزم ان يكون قد ظلم الناس حقوقهم فلا يكون اماماً لما تقدم و معلوم ان ترك الواجب هنا صادر عن عمد فيكون صدق الظلم أوضح والجهل ليس بموجب لعدم صدقه قطعاً .

(١) البقرة : ١٩٤

(٢) البقرة : ١٩٠

(٣) آل عمران : ٩٤

(٤) السبا : ٨

الثلاثون: ان اقامة الحدود عبادة لا تبليغ وهو واضح فلو جاز عليه السهو والنسيان والغلط والخطاء فى العبادة لجاز ان ينسى اقامة الحدود بالكلية ولجاز تغييرها وتعدي حدود الله وزيادتها ونقصانها بل اقامتها على غير مستحقها نسياناً وغلطاً وسهواً وذلك يلزم منه غاية الفساد وينقض الغرض من نصب النبي والامام .

الحادى والثلاثون: انه لو سهى المعصوم فى صلوة جماعة فاختلف عليه من خلفه فقال بعضهم صليت ركعتين وقال غيره صليت اربعاً فاما أن يجب عليه ان يحكم بينهم ولا سبيل له الى ذلك لجهله وعدم امكان الترجيح لاحتمال التساوى واما ان لا يجب عليه فيجوز لهم التمادى فى الخصومة وان تنتهى الى الحرب وقتل النفوس وهو فساد عظيم لا يجوز على الحكيم الامر به ولا التعريض له على أنه موجب لنقض الغرض .

الثانى والثلاثون: تلزم فى صورة المفروضة ان لا يجب عليهم ان يحكموا فيما شجر بينهم لعدم قدرته على الحكم أو يجب عليهم وهو عبث يستحيل وجوبه والقسمان باطلان بقوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » (١) وغيرها .

الثالث والثلاثون: انه لو جاز على المعصوم السهو والنسيان لجاز أن يكون غير ضابط ويكون كثير السهو ان لا فرق بين القليل والكثير فى التجاوز والفارق خارق للاجماع فان مجوز السهو لم يقيد به بالقلة وكذا نافي السهو ولو جاز عليه ذلك لكان غير مقبول الشهادة

ولا الرواية ولكن حاله اسوء من حال كثير من رعيته فيلزم تقديم المفضول على الفاضل وهو باطل عقلاً ونقلاً .

الرابع والثلاثون : ان حديث جنود العقل والجهل وهو

الحديث الثانى المذكور سابقاً يدل على انه يمكن ان يترقى غير المعصوم بسبب متابعتة العقل والعمل بمقتضاه و كثرة العبادات واستعمال جنود العقل واكتسابها الى حد ينتفى عنه السهو والنسيان وقد ذكرنا فى حق كثير من الفضلاء والعلماء ونحو ذلك كما يظهر من كتب التواريخ والرجال فمنهم عبدالكريم بن احمد بن طاوس المذكور فى الرجال انه ما دخل سمعه قط شىء فكاد ينساه (١) وغير ذلك فيلزم على قول من جوز السهو على المعصوم ان يكون هذا القسم كلهم افضل منه واحسن حالاً فيستحيل تقدم عليهم لما مر .

الخامس والثلاثون : ان كل فعل او قول للنبي والامام

حجة ودليل على حكم من احكام الشرع قطعاً و كل دليل يمتنع معه نقيض المدلول والالام يكن دليلاً فقولهما وفعلهما يمتنع نقيضه ويستحيل كونه خطأ غير صواب وذلك يستلزم العصمة ونفى السهو مطلقاً .

السادس والثلاثون: كل دليل عقلى او نقلى دل على العصمة

وهو اكثر من ان يحصى وناهيك بكتاب الالفين (٢) وامثاله ومعلوم ان العصمة تستلزم نفي المعصية عمداً وسهواً وتستلزم نفي السهو والنسيان مطلقاً كما يتبادر الى الفهم من معناها لغة وعرفاً والتفصيل لا يمكن فهمه منها قطعاً ودليله غير تام كما ستعرف ان شاء الله .

(١) راجع مجمع الرجال ج ٤ ص ١٠٠ (٢) للعلامة الحلى ره

الفصل السادس

فى بيان بعض المفاسد المترتبة على تجويز السهو على المعصوم وقد عرفت كثيراً من ذلك سابقاً ونذكر هنا على وجه الاختصار اشارة الى شىء من ذلك ونقتصر على اثنى عشر .

الاول : حط منزلته من القلوب وسقوط محله من النفوس الأثرى انه منزّه عن الامراض التى توجب ذلك من الجذام والبرص وغير ذلك وعن دناء النسب و كفر الاباء والامهات وعن رؤية بوله و غايطه ونحو ذلك مما هو دون السهو فى العبادة الموجب لنقصانها او بطلانها وعدم قبولها .

الثانى : احتياج المعصوم الى رعيته كما تقدم .

الثالث : عدم امكان الفرق بين السهو والنسخ .

الرابع : عدم كون فعله وقوله حجة مطلقاً واشتباه التبليغ بغيره غالباً .

الخامس : امكان وقوع المعصية وفعل المحرم وترك الواجب سهواً وهو باطل اجماعاً من الامامية .

السادس : اختصاص العصمة بوقت التبليغ وجواز المعصية قبله عمداً سهواً وهو واضح بطلائاً .

السابع : وجوب امر الرعية له بالمعروف ونهيهم اياه عن المنكر كما مر .

الثامن : جواز كونه غير مقبول الشهادة والرواية في بعض الصور .

التاسع : جواز قتله للمؤمنين بل المعصومين سهواً وترك جهاد الكفار نسياناً .

العاشر : جواز تعدى الحدود سهواً .

الحادي عشر : جواز الامر بالمنكر والنهي عن المعروف في الصور الجزئية سهواً .

الثاني عشر : جواز كون بعض رعيته افضل منه في بعض الصور فيلزم تقديم المفضول على الفاضل وهو باطل والله تعالى اعلم .

الفصل السابع

في ذكر شبهة من جوز السهو على المعصوم في العبادة دون التبليغ وهي أخبار يسيرة معارضة بما هو أكثر منها وأقوى مع انها مضطربة محتملة للتأويل والوجوه الكثيرة .

روى الشيخ في التهذيب بسنده عن سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد عن الحسين عن فضالة عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث يقول في آخره ان رسول الله صلى الله عليه وآله سها فسلم في ركعتين ثم ذكر حديث ذى الشمالين فقال ثم قام فاضاف اليها ركعتين (١) .

وعن سعد بن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن العارث بن المغيرة النصرى عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال اليس قد انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله في ركعتين فاتم بر كعتين (٢) .

وباسناده عن احمد بن محمد عن البرقي عن منصور بن العباس عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن صدقة قال قلت لابي الحسن الاول

عَلَيْهِ السَّلَامُ أسلم رسول الله ﷺ في الر كعتين الاولتين ؟ فقال نعم قلت : وحاله حاله ، قال : انما اراد الله عز وجل ان يفقههم (١) .

وعنه عن علي بن النعمان عن سعيد الاعرج قال سمعت ابا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول صلى رسول الله ﷺ ثم سلم في ركعتين فسأله من خلفه يا رسول الله أحدث في الصلوة شيء ؟ قال : وما ذاك قالوا انما صليت ركعتين فقال كذلك يا ذا اليمين ؟ وكان يدعى ذا الشمالين فقال نعم فبنى علي صلوته فاتم الصلوة اربعاً وقال ان الله عز وجل هو الذي أنساه رحمة للامة الأتري لو أن رجلاً صنع هذا لعيّر وقيل ماتقبل صلواتك فمن دخل عليه اليوم ذلك قال : قد سن رسول الله ﷺ وصارت أسوة وسجد سجدتين لمكان الكلام (٢) .

وباسناده عن الحسين بن سعيد عن ابن عمير عن جميل قال سألت ابا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ رجل صلى ركعتين ثم قام قال : يستقبل ، قلت : فما يروى الناس فيه ؟ فذكر له « حديث ذا الشمالين فقال ان رسول الله ﷺ لم يبرح من مكانه ولو برح لاستقبل (٣) .

وعنه عن فضالة عن حسين بن عثمان عن سماعة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن رجل صلى ركعتين ثم قام فذهب في حاجته قال يستقبل الصلوة فقلت : ما بال رسول الله ﷺ لم يستقبل

(٢) ج ٢ ص ٣٤٥

(١) ج ٢ ص ٣٤٥

(٣) ج ٢ ص ٣٤٦

حين صلى ركعتين ؟ فقال ان رسول الله ﷺ لم ينفتل من موضعه (١) .
 وعنه عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال
 من حفظ سهوه فاتمه فليس عليه سجدة السهو فان رسول الله ﷺ
 صلى بالناس ركعتين ثم سها فقال له ذو الشمالين أنزل في الصلوة شيء ؟
 فقال : وما ذاك ؟ قال : انما صليت ركعتين فقال رسول الله ﷺ أتقولون
 مثل قوله قالوا نعم ، فقام وانهم بهم الصلوة وسجد سجدة السهو الحديث (٢) .
 وباسناده عن سعد عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن
 عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن آباءه عن علي عليه السلام قال :
 صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر خمس ركعات ثم انفتل فقال له بعض
 القوم يا رسول الله هل زيد في الصلوة شيء ؟ قال : وما ذاك ؟ قال :
 صليت بنا خمس ركعات قال فاستقبل القبلة وكبر وهو جالس ثم سجد
 سجدة نين ليس فيهما قراءة ولا ركوع ثم سلم وكان يقول هما المرغمتان (٣) .
 قال الشيخ : هذا «الخبر» شاذ لا يعمل عليه لانا قد بينا ان من
 زاد في الصلوة وعلم ذلك يجب عليه استئناف الصلوة ، واذا شك في
 الزيادة فانه يسجد سجدة نين المرغمتين ويجوز أن يكون انما فعل
 ذلك لان قول واحد له لم يكن مما قطع به ويجوز أن يكون غلطا
 منه وانما سجد السجدة نين احتياطا . ثم أورد الحديث السابق في اول

(١) ج ٢ ص ٣٤٦ .

(٢) ج ٢ ص ٣٤٧ .

(٣) ج ٢ ص ٣٤٩ .

الرسالة الدالة على نفي السهو واورد الكلام وغيره مما تقدم .

وباسناده عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي جميلة عن زيد الشحام قال سألته عن رجل و ذكر الحديث الى أن قال فان نبي الله صلى بالناس ركعتين ثم نسي حتى انصرف فقال له ذوالشمالين يا رسول الله ﷺ أحدث في الصلوة شيء؟ فقال ايها الناس أصدق ذوالشمالين فقالوا : نعم لم تصل الار ركعتين فقام فأتم ما بقى من صلوته (١) .

وباسناده عن علي بن الحكم عن عبدالرحمن العزرمي عن ابيه عن ابي عبدالله عليه السلام قال صلى على بالناس على غير طهر وكانت الظهر ثم دخل فخرج مناديه ان امير المؤمنين عليه السلام صلى على غير طهر فاعيدوا فليبلغ الشاهد الغائب (٢) .

أقول : قد تقدمت عبادة الشيخ التي اوردها هنا في اول الرسالة وباسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن احمد عن الحسين بن فضالة عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اغتسل ابي من الجنابة فقبل له قد بقيت لمعة من ظهرك لم يصبها الماء فقال له ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللمعة بيده (٣) .

وروى الكليني عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن عثمان

(١) ج ٢ ص ٣٥٢

(٢) الاستبصار : ج ١ ص ٤٣٣

(٣) ج ١ ص ٣٦٥

ابن عيسى عن سماعة بن مهران قال : سألته عن رجل نسى أن يصلى
الصبح حتى طلعت الشمس قال : يصليها حين يذكرها فان رسول الله
ﷺ رقد عن صلوة الفجر حتى طلعت الشمس ثم صلاها حين استيقظ
ولكنه تمنى عن مكانه ذلك ثم صلى (١) .

وعن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن على بن النعمان
عن سعيد الاعرج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : نام رسول الله
ﷺ عن الصبح والله عز وجل أنامه حتى طلعت الشمس عليه و كان ذلك
رحمة من ربك للناس الا ترى لو ان رجلاً نام حتى تطلع الشمس
لغيره الناس وقالوا لا تتورع لصلواتك فصارت أسوة حسنة (وسنة خ م)
فان قال رجل لرجل نمت عن الصلوة قال قد نام رسول الله ﷺ فصارت
أسوة ورحمة رحم الله بها هذه الامة (٢) .

وروى الكليني ايضاً حديثى سماعة السابقين وجعلهما حديثاً
واحداً .

و روى ايضاً حديث الحسن بن صدقة السابق .
و روى ابن بابويه فى عيون الاخبار فى باب ماجاء عن الرضا
عليه السلام فى وجه دلائل الائمة و فى رد الغلاة و المفوضة عن تميم بن
عبدالله بن تميم القرشى عن ابيه عن احمد بن على الانصارى عن عبد

السلام بن صالح الهروي قال قلت للرضا عليه السلام ان في سواد الكوفة
 قوماً يزعمون ان النبي صلى الله عليه وآله لم يقع عليه السهو في صلواته فقال كذبوا
 لعنهم الله ان الذي لا يسهو هو الله لا اله هو (١) الحديث .

و روى ابن ادريس في آخر السرائر نقلاً من كتاب محمد بن
 علي بن محبوب عن العباس عن حماد عن ربعي عن الفضيل قال ذكرت
 لابي عبدالله عليه السلام فقال ويفلت من ذلك أحد ربما اقعدت الخادم خلفي
 لحفظ صلوتي (٢) .

و روى الكليني في حديث اول كتاب كتب في الارض ان الله
 عرض على آدم ذريته فلما نظر الى داود و عرف قصر عمره قال قد
 وهبت له من عمري اربعين سنة فقال الله لجبرئيل وميكائيل اكتبوا
 عليه كتاباً فانه سينسى (٣) .

أقول : هذا غاية ما يمكن ان يستدل به من جوز السهو ويأتي
 وجهه ان شاء الله .

(١) ج ٢ ص ٢٠٣

(٢) أخرجه في الوسائل عن السرائر داجع ج ٣ ص ٣٤٧ السرائر

ص ٤٨٦

(٣) داجع الكافي ج ٧ ص ٣٧٨

الفصل الثامن

في بيان ضعف هذه الاخبار وعدم جواز العمل بها وعلمها على
ظاهرها وذلك ظاهر بعد ما تقدم ونزيده توضيحاً فنقول هذه الاخبار
لوجود اثني عشر .

الاول : كونها معارضة لظاهر القرآن في الايات السابقة
وغيرها وقد أمر الائمة عليهم السلام بعرض الحديثين المتعارضين على القرآن
والعمل بما وافقه وترك ما خالفه في احاديث كثيرة .
فان قلت : هذه ايضاً موافقة لبعض الايات .

قلت : قد عرفت ان تلك الايات قليلة جداً مأولة في الاحاديث
واذا كان الائمة عليهم السلام قد فسروها بما يوافق هذه الايات علم انها ليست
من المحكمات بل هي من المتشابهات والحديث الموافق للمحكمات
يتعين العمل به لنص القرآن والحديث .

الثاني : كونها معارضة لاحاديث كثيرة أقوى منها فيتعين
العمل بمعارضاتها لكثرتها بالنسبة اليها وقد عرفت جملة منها وأشارنا
الى اقسام اخر لو جمعت لبلغت اضعاف ما ذكرنا .

الثالث : كونها معارضة لاجماع الشيعة الامامية فان المخالف المعلوم النسب عندهم لا يقدر في الاجماع على انه قد انقضض الخلاف بموته وقد علم دخول المعصوم في هذا الاجماع بالنصوص عنهم عليهم السلام كما عرفت على ان هذا المخالف يحتمل حمل كلامه على محمل صحيح يخرج عن المخالفة كما يأتي ان شاء الله .

ورواية الكليني لبعض تلك الاحاديث المتضمنة للسهو لا يدل على اعتقاده بظاھرھا لانه كما عرفت قد روى كثيراً من معارضاتها ولعله فهم منها ما فهمناه مما يأتي .

الرابع : كونها معارضة للمشهور بين الامامية على تقدير عدم ثبوت الاجماع وقد أمر الائمة عليهم السلام بترجيح الحديث الموافق للاجماع من الامامية ، بل و للشهرة بينهم كما في حديث عمر بن حنظلة وغيره .

الخامس : كون اسانيد اكثرها ضعيفة فان في سند الاول سيف بن عميرة وقد اختلف في توثيقه وتضعيفه وقد نقل الشهيد في شرح الارشاد تضعيفه عن جماعة من الاصحاب وقد نقلوا ايضاً انه فاسد المذهب واقفي ومن هذا شأنه كيف يعمل به حديثه فيما يخالف المذهب وابوبكر الحضرمي غير معلوم الحال بل هو مجهول لم يتحقق له توثيق ولا مدح يعتد به ولا ثبت صحة مذهبه ، و الثالث : في سنده البرقي وهو محمد بن خالد وقد ذكرنا انه ضعيف في الحديث يعتمد المراسيل

ويروى عن الضعفاء ، ومنصور بن العباس ضعيف جداً غال ، وعمر و بن سعيد فاسد المذهب فطحى ، والحسن بن صدقة غير معلوم الحال ، و حديث ابى بصير فيه ضعف لفساد مذهبه و مذهب جماعة ، و كذا حديث سماعة الذى يرويه عنه زرعة ، و حديث زيد اضعف لوجود من هو فاسد المذهب ضعيف زيدي فى سنده .

و حديث زيد الشحام اضعف لان ابا جميلة المفضل بن صالح ضعيف جداً وابن فضال فاسد المذهب و حديث العزرمى ايضاً فيه ضعف و جهالة ، و حديث أبى بصير فيه اشتراك و تصريح ابن مسكان احياناً بالرواية عن ليث المرادى لا يوجب تعيينه دائماً لا يدفع الاشتراك بين الثقة والضعيف ومع ذلك لا اشعار فيه بالسهو اصلاً ، و حديث سماعة فيه مع فساد مذهب راويه انه لا يدل على سهو ، ولا تقصير بوجه و كذا حديث سعيد الاعرج ، و حديث عبدالسلام بن صالح ضعيف جداً ليس من روايته أحد يوجد له توثيق و لامدح غير رواية عبدالسلام بل هم من المجاهيل والضعفاء و عبدالسلام من رجال العامة المنكرين للعصمة بالكلية فهذه قرينة دالة على التყية ان صحت الرواية و حديث قصة داود مع قطع النظر عن سنده ان النسيان هنا مثل النسيان فى قوله تعالى « و لقد عهدنا الى آدم من قبل فنسى ، و قد فرسوا الائمة عليهم السلام بالترك فالمعنى انك ستنسى اى ستترك هذه الهيئة و يريد الرجوع فيها و اما اقعاد الخادم فلا يدل على جواز السهو فضلاً عن وقوعه بل

الحكمة اما حصول الثواب للمخادم اوليتعلم منه الصلوة اولتحفظ عنه القراءة والاذكار اوليتعلم الناس الاعتناء بالصلوة اوللاشارة الى جواز الاعتماد على قول الغير فى عدد الركعات ولثلايخلو فى بيت وحده كما وقع التصريح به فى الحديث اولثلا يعير احد أحداً بالسهو كما صرح به ايضاً اولتعليم الناس التحفظ من السهو او غير ذلك من الحكم والمصالح ونظيره امر الله الحفظة بكتابة اعمال بنى آدم وحفظها واما كان ربك نسياء، ولايضل ربي ولاينسى، فما اجبتهم : فهو جوابنا . فقد ظهر ان الاحاديث التى يمكن الحكم بصحتها فى الجملة ثلثة فكيف تقاوم جميع ما امر وما اشرنا اليه مما نذكره ؟

السادس : كونها معارضة للدلالة العقلية الكثيرة التى أوردنا

بعضها وأشرنا الى الثانى وموافقة معارضها للدلالة المذكورة

السابع : كونها مستلزمة للمفاسد السابقة وغيرها على تقدير

ابقائها على ظاهرها .

الثامن : كونها موافقة للتقية فان جميع العامة يخالفون

الامامية فى مسألة العصمة والاحاديث المعارضة لها لانهتمل التقية

وقد أمر الائمة عليهم السلام فى احاديث كثيرة بعرض الحديث على مذهب

العامة والاخذ بما خالفهم وترك ما وافقهم ومعلوم ان اكثر اسباب

الاختلاف فى احاديث اهل العصمة عليهم السلام هو ملاحظة التقية ومعلوم

ايضاً ان التقية كما ندعو الى الفتوى بما يوافق العامة كذلك ندعو الى

الرواية بما يوافقهم ويأتي له نظائر ان شاء الله .

التاسع : كونها محتملة للتأويل بل للتأويلات المتعددة وعدم احتمال معارضاتها لذلك لكثرتها وتعاضدها ووجود الادلة العقلية والاجماع وغير ذلك فتعين تأويل ما يحتمله ليوافق ما لا يحتمله .

العاشر : كونها لا تخلو من اجمال واشكال في مواضع متعددة وذلك من امارات التقية .

الحادي عشر : وجود الاضطراب والتناقض فيها كما يأتي بيان بعضه ان شاء الله .

الثاني عشر : كون كثير من رواياتها فاسدى المذهب وذلك ايضاً من امارات التقية اذ نفهم من التبع ان اكثر احاديثها رواه من هو فاسد المذهب او ضعيف اذا عرفت ذلك ظهر لك ان اكثر المرجحات المأمور بها في الاحاديث موجودة هنا في احاديث نفى السهوان لم يكن لها و انها موافقة لجميع ادلة الشرع المعتمدة عند الاصوليين والاخباريين وان معارضاتها ضعيفة عند الفريقين على تقدير حملها على ظاهرها والله اعلم .

تذييب

قال بعض المحققين من المتأخرين : قدروى ما يدل على وقوع السهو من الرسول ﷺ من طريق العامة مع اضطراب في المتن واختلاف فيه ففي روايته ان ذا اليمين قال له اقصر الصلوة ام نسيت

يارسول الله ؟ فقال : كل ذلك لم يكن فقال له بعض ذلك قد كان (١)
 وفي صحيح البخارى انه قال فى الجواب لم تقصر ولم أنس (٢)
 وفى الصحيحين انه لما قال له الخرباق وشهد له بعض الصحابة
 قام بجردائه فدخل الحجرة ثم خرج عليهم ثم صلى ركعتين فسلم
 ثم سجد للسهو وسجدتين .

وقد وقع منهم فى نقل القصة اضطراب فتارة نقلوا انه كان فى
 صلوة الظهر وتارة فى صلوة العصر وهذه الاحاديث التى من طرق العامة
 بافترائهم عليه من وجوه :

الاول : الاضطراب المذكور فى القصة والتمتن .

الثانى : ان قوله **لَا تَلْبَسُ** كل ذلك لم يكن ان كان مع تجويزه
 السهو على نفسه مع وقوعه فكيف يجزم بان كل ذلك لم يكن او بانها
 لم تقصر ولم ننس و اقله ان يقول : ظنى ان ذلك لم يكن او بانها لم
 تقصر ولم أنس وهل يليق بمرتبته **لَا تَلْبَسُ** انكار ذلك مع احتمالها فى حقه
 حتى انه تجاوز الحد فى اخراجه عن مرتبته من تأول قوله كل ذلك
 لم يكن ان المراد به رفع الايجاب الكلى ليكون الواقع السهو وهذا
 يليق بمن يحتمل فى الجواب لئلا يعترف بما نسب اليه ولا يفتضح بظهور
 خطائه فهل يليق به مثل ذلك مع ان قوله لم تقصر ولم أنس وقول ذى
 اليمين بعض ذلك قد كان يدلان على انه اراد السلب الكلى ويرفعان

هذه الحيلة فى الجواب وربما ترقوا الى ان هذا سهو آخر فى الله العجب من تجويز سهوين عليه وعدم تجويز سهو واحد على ذى اليدين ومن تكذيبه وتصديق ذى اليدين فصلى هذا كان ذواليدىين احق منه بالنبوة حيث لايجوز عليه ولاعلى من شهد له السهو الواحد وجاز على رسول الله ﷺ سهوان فى وقت واحد .

الثالث : انه قام غضبانا يجردائه فهذا الغضب ان كان من قولهم الحق فهل يليق لمن قال تعالى فى شأنه «وانك لعلى خلق عظيم» و كان رسولا لاظهار الحق وارشادالخلق ان يغضب من ذلك والذى يليق بحاله عليه السلام ان كان غضب من ذلك ان يكون من افترائهم عليه وشهادة بعضهم لبعض وهذا هو المناسب لغضبه واللايق به مع ان الغضب الذى ذكره لا يخلو من أن يكون لافترائهم عليه او من خجله بانكار ذلك أو من ردهم عليه والاخير ان لايمسهما اليه من يقول بنبوته وأقبح منه خروجه واتمام الصلوة فانه اذا اجترء على الانكار جاز عليه الاصرار وهو اخف قبحا من الاعتراف بعد الانكار هذا ما تضمن أحاديثهم واما احاديثنا فانها وان لم يكن فيها ذلك لكن لكونها موافقة لما عليه العامة مع شهرته بينهم وعدم عمل الامامية به الا من شد ومخالفتها لادلته العقل تر كوا العمل بها «انتهى» . وقد تقدم كلام العلامة فى التذكرة و ما ذكره فى تضعيف حديث ذى الشمالين فى اول الرسالة .

الفصل التاسع

في بيان اضطراب حديث السهو و ضعفه و عدم جواز التعويل عليه و حمله على ظاهره مضافاً الى ما تقدم و هذا الفصل كله من كلام الشيخ المفيد في الرسالة التي نقلنا صدرها سابقاً و ننقل ما فيها بتمامه هنا و هي مشتملة على فصول كما هي عادته في كثير من رسائله قال الشيخ الاجل المفيد قدس سره بعدما نقلناه سابقاً ما هذا لفظه :

فصل - على انهم اختلفوا في الصلوة فالتى زعموا انه **الصلوة** سهوا فيها فقال بعضهم هي الظهر وقال بعضهم : هي العصر وقال بعضهم هي عشاء الاخرة و هذا الاختلاف دليل على و هن الحديث و حجة في سقوطه و وجب ترك العمل به و اطراحه .

فصل : على ان في الخبر نفسه ما يدل على اختلافه و هو ما رووه من ان ذى اليمين قال للنبي **ﷺ** لما سلم في الركعتين الاوليين من الصلوة الرباعية أقصرت للصلوة يا رسول الله ام نسيت فقال رسول الله **ﷺ** كما زعم كل ذلك لم يكن فنفي **ﷺ** ان تكون الصلوة قد قصرت و نفي ان يكون قد سهى فيها فليس يجوز عليه عندنا وعند الحشوية المجيزين عليه السهو أن يكذب النبي **ﷺ** متعمداً ولا ساهياً

واذا كان قد اخبر انه لم يسه و كان صادقا فى خبره فقد ثبت كذب ذى اليمين ومن اضاف اليه السهو ووضح بطلان دعواه فى ذلك بلا ارياب

فصل : وقد تأول بعضهم ما حكوه من قوله كل ذلك لم يكن

على ما يخرج به عن الكذب مع سهوه فى الصلوة بان قالوا : انه عليه السلام نفى أن يكون وقع الأمران معاً يريد أنه لم يكن يجتمع قصر الصلوة والسهو فكان قد حصل أحدهما ووقع ، وهذا باطل من وجهين .

الاول : انه لو كان اراد ذلك لم يكن جوابا عن السؤال

والجواب عن غير السؤال لغو لا يجوز وقوعه من النبى صلى الله عليه وسلم .

والثانى : انه لو كان كما ادعوه لكان ذا كراهة من غير اشتباه

فى معناه لانه قد احاط علماً بان أحد الشيئين كان دون صاحبه ولو كان كذلك لارتفع السهو الذى ادعوه و كانت دعواهم له باطلة بلا ارياب ولم يكن ايضا دلجتماع كلية وجود احد الامرين ، معنى لمسئلته حين سأل (١) عن قول ذى اليمين وهل هو على ما قال او على غير ما قال لأن هذا السؤال يدل على اشتباه الامر عليه فيما ادعاه ذى اليمين ولا يصح وقوع مثله من متيقن لما كان فى الحال .

فصل : ومما يدل على بطلان الحديث ايضا اختلافهم فى جبر ان

الصلوة التى ادعوا السهو فيها والبناء على ما مضى منها أو الاعادة لها فاهل العراق يقولون انه اعاد الصلوة لانه تكلم فيها والكلام فى الصلوة يوجب الاعادة عندهم وأهل الحجاز ومن مال الى قولهم يزعمون انه

(١) وفى البحار العبارة هكذا : ولم يكن ايضا معنى لمسئلته حين سأل الخ

بنى على ما مضى ولم يعد شيئاً ، ولم يقض وسجد لسهوه سجدين ومن تعلق بهذا الحديث من الشيعة يذهب فيه الى مذهب أهل العراق لانه تضمن كلام النبي ﷺ في الصلوة عمداً والتفاته عن القبلة الى من خلفه وسؤاله عن حقيقة ماجرى ولا يختلف فقهاؤهم في ان ذلك يوجب الاعادة ، والحديث متضمن ان النبي ﷺ بنى على ما مضى ولم يعد وهذا الاختلاف الذي ذكرناه في هذا الحديث أدل دليل على بطلانه وأوضح حجة في وضعه واختلافه .

فصل : على ان الرواية له من طريق الخاصة والعامة كالرواية من الطريقين معاً ان النبي ﷺ سها في صلوة الفجر وكان قد قرء في الاولى منها سورة النجم حتى انتهى الى قوله : «أف رأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى» فالقى الشيطان على لسانه تلك الغرائق العلى وان شفاعتهن لترتجى ثم نبه على سهوه فخر ساجداً فسجد المسلمون وكان سجودهم اقتداء به وأما المشركون فكان سجودهم سروراً بدخوله معهم في دينهم قالوا وفي ذلك انزل الله تعالى «وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى الا اذا تمنى القى الشيطان في امنيته (١)» يعنون في قرائته واستشهدوا على ذلك ببیت من الشعر :

وهو تمنى كتاب الله يتلوه قائماً واصبح ظمأنا وسد قاريا

فصل - وليس حديث سهو النبي ﷺ في الصلوة اشهر فسى الفريقين من روايتهم ان يونس عليه السلام ظن ان الله يعجز على الظفر به

ولا يقدر على التضييق عليه و تأولوا قوله تعالى : « فظن ان لن نقدر عليه » (١) على ما روده واعتقده فيه وفي اكثر رواياتهم ان داود عشق امرأة اوريا بن حنان فاحتمل في قتله ثم نقلها اليه ، و روايتهم ان يوسف بن يعقوب عليه السلام هم بالزنا وعزم عليه وغير ذلك من امثاله ، و روايتهم التشبيه لله بخلقه والتجويز له في حكمه فيجب على الشيخ الذي حكينا ايها الاخ عنه ان يدين الله بكل ما تضمنته هذه الاخبار ليخرج بذلك عن الغلو على ما ادعاه فان دان بها خرج عن التوحيد والشرع وان ردها ناقض في اعتداله وان كان مما لا يحسن فالمناقضة لضعف بصيرته والله نسئل التوفيق .

فصل : و الخبر المردى ايضاً في نوم النبي ﷺ عن صلوة

الصبح من جنس الخبر عن سهوه في الصلوة فانه من الاخبار الآحاد التي لا توجب علماً و لا عملاً و من عمل عليه فعلى الظن يعتمد في ذلك دون اليقين وقد سلف قولنا في نظير ذلك ما يغنى عن اعادته في هذا الباب مع انه يتضمن خلاف ما عليه عصابة الحق فانهم لا يختلفون في ان من فاتته صلوة فريضة فعليه ان يقضيها في كل وقت ذكرها من ليل او نهار ما لم يكن الوقت مضيقاً لصلوة فريضة حاضرة و اذا حرم أن يؤدي فريضة قد دخل وقتها ليقضى فرضاً قد فاته كان حظر النوافل عليه قبل قضاء ما فاته من الفرض أدلى هذا مع الرواية عن النبي ﷺ انه قال لاصلوة لمن عليه صلوة يريد انه لاناقله لمن عليه فريضة.

فصل : و لسنا ننكر ان يغلب النوم على الانبياء ﷺ في

اوقات الصلوات حتى تخرج فيقضوها بعد ذلك و ليس عليهم في ذلك عيب ولا نقص لانه ليس ينفك بشر من غلبة النوم ولان النائم لا عيب عليه و ليس كذلك السهو لانه نقص عن الكمال في الانسان وهو عيب يختص به من اعتراه .

وقديكون من فعل الساهى تارة كما يكون من فعل غيره والنوم لا يكون الا من فعل الله تعالى فليس من مقدور العباد على حال ولو كان مقدورهم لم يتعلق به نقص وعيب لصاحبه لعمومه جميع البشر ، و ليس كذلك السهو لانه لا يمكن التحرز منه ولانا وجدنا الحكماء يجتنبون أن يودعوا أموالهم وأسرارهم ذوى السهو والنسيان ولا يمتنعون من ايداع ذلك من يغلبهم النوم أحياناً كما لا يمتنعون من ايداعه من تعتريه الامراض والاسقام .

ووجدنا الفقهاء يطرحون ما يرويه ذو السهو من الحديث الا أن يشر كهم فيه غيرهم من ذوا اليقظة و الفطنة و الذكاء و الحذاقة فعلم فرق ما بين السهو والنوم بما ذكرناه ولو جاز ان يسهو النبي ﷺ في صلوته وهو قدوة فيها حتى يسلم قبل تمامها وينصرف عنها قبل اكمالها و يشهد الناس ذلك فيه و يحيطوا به علماً من جهته لجاز أن يسهو في الصيام حتى يأكل و يشرب نهاراً في شهر رمضان بين اصحابه و هم يشاهدونه و يستدركون عليه الغلط و ينبهونه عليه بالتوقيف على ما بيناه (١) .

ولجاز أن يجامع النساء في شهر رمضان نهاراً ولم يؤمن عليه

السهو في مثل ذلك حتى يظن المحرمات عليه من النساء وهو ساه في ذلك ظان انهن ازواجه ويتعدى من ذلك الى وطى ذوات المحارم ساهيا ، و يسهو في الزكوة فيؤخرها عن وقتها و يؤديها الى غيرها ساهيا و يخرج منها بعض المستحقين ناسيا ، و يسهو في الحج حتى يجامع في الاحرام و يسعى قبل الطواف و لا يحيط علماً بكيفية رمى الجمار ويتعدى من ذلك الى السهو في كل اعمال الشريعة حتى ينقلها عن حدودها و يضعها في غير اوقاتها و يأتى بها الى غير حقايقها ولم ينكر أن يسهو عن تحريم الخمر فيشربها ناسيا او يظنها شارباً حلالاً .

ثم ينفصل بعد ذلك لما بين عليه من صفتها ولم ينكر ان يسهو فيما يخبر به عن نفسه و عن غيره ممن ليس بربه بعد أن يكون منصوباً في الاداء و يكون مخصوصاً بالاداء و تكون العلة في جواز ذلك كله انها عبادة مشتركة بينه وبين أمته كما كانت الصلوة عبادة مشتركة بينهم و بينه حسب اعتلال الرجل الذي ذكرت عنه .

ايها الاخ ما ذكرت من اعلاله و يكون ذلك لاعلام الخلق انه مخلوق ليس بتقديم معبود وليكن حجة على الغلاة الذين اتخذوه ربا وليكون ايضاً سبباً لتعليم الخلق احكام السهو في جميع ما ذكرناه في احكام الشريعة كما كان سبباً في تعليم الخلق حكم السهو في الصلوة وهذا ما لا يذهب اليه مسلم ولا غال ولا موحد ولا يجيزه على التقرير (١) في النبوة ملحد وهو لازم لمن حكيت عنه ما حكيت فيما افتي به من سهو النبي ﷺ واعتل به ودل على ضعف عقله وسوء اختياره

وفساد تخيله وينبغي أن يكون كل من منع السهو عن النبي ﷺ غالباً وخارجاً عن حد الاقتصاد وكفى بمن صار إلى هذا المقام خزيماً .

فصل - ثم العجب حكمه بان سهو النبي ﷺ من الله وسهو من سواه من امته وسائر البشر من غيرها من الشيطان بغير علم فيما ادعاه ولا حجة ولا شبهة يتعلق بها ايضاً من العقلاء اللهم الا ان يدعى الوحي في ذلك ويتبين به عن ضعف عقله لكافة الالباء ثم العجب من قوله : ان سهو النبي ﷺ من الله دون الشيطان لانه ليس للشيطان على النبي ﷺ سلطان وانما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشر كون وعلى من اتبعه من الغاوين ثم هو يقول: ان هذا السهو الذي من الشيطان يعم جميع البشر سوى الانبياء والائمة فكلهم من اولياء الشيطان وانهم غاؤون مشر كون اذ كان للشيطان عليهم سبيل وسلطان وكان سهوهم منه دون الرحمن ومن لم يتيقظ لجهله في هذا الباب كان في عداد الاموات .

فصل - فاما قول الرجل المذكور: ان ذاليدين معروف وانه يقال له ابو محمد عمير بن عبد عمرو وقد روى عنه الناس فليس الامر كما ذكر وقد عرفه بما يرفع معرفته من تكنيته وتسميته بغير معروف بذلك ولو انه يعرفه بذى اليدين لكان اولى من تعريفه بتسميته بعمير فان المنكر له يقول له من ذواليدين ومن هو عمير ومن هو ابن عبد عمرو وهذا كله مجهول غير معروف .

ودعواوه انه قد روى الناس عنه دعوى لابرهان عليها وما وجدناه في اصول الفقهاء ولا الرواة حديثاً عن هذا الرجل ولا ذكر له ، ولو كان معروفًا كما عاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وابي هريرة وامثالهم

لكان ما فرد به غير معمول عليه لما ذكرنا من سقوط العمل بالاخبار الاحاد فكيف وقد بينا ان الرجل مجهول غير معروف ، فهو متناقض باطل بما لاشبهة فيه عند العقلاء .

ومن العجب بعد هذا كله ان خبر ذى اليمين يتضمن ان النبي ﷺ سها فلم يشعر بسهو احد من المصلين معه من بنى هاشم والمهاجرين والانصار ووجوه الصحابة وسادة الناس ولا نظر الى ذلك وعرفه الا ذواليمين المجهول الذي لا يعرفه احد واعلمه من بعض الاعراب او أشعر القوم به فلم ينبهه احد منهم على غلظه ولا رأى صلاح الدين والدينا بدكر ذلك له عليه السلام الا المجهول من الناس ثم لم يكن يستشهد على صحته قول ذى اليمين فيما خبر به من سهوه الا بابكر وعمر فانه سألهما عما ذكره ذواليمين ليعتمد قولهما فيه ولم يثق بغيرهما في ذلك ولا سكن الى احد سواهما في معناه وان شيعيا يعتمد على هذا الحديث في الحكم على النبي ﷺ بالغلط والنقص وارتفاع العصمة عنه من العباد لناقص العقل ضعيف الرأى قريب الى ذوى الافات المسقطه عنهم التكليف والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل. تم جواب اهل الحاير فيما سأوا عنه من سهو النبي ﷺ انتهى كلام الشيخ المفيد في الرسالة المشار اليها وربما نسبته الى السيد المرتضى (١). ولعل ما ذكره من سقوط العمل باخبار الاحاد قرينة ذلك وفيه نظر لان الشيخ المفيد لا يعمل في مثل ذلك باخبار الاحاد ايضا بل قد نسب المحققون الى المفيد والى اكثر علمائنا في العمل بخبر الواحد الخالى عن القرينة .

(١) اخرجها العلامة المجلسي ره بتمامها في البحار ونسبها الى السيد

الفصل العاشر:

فى بيان تأويل احاديث السهو قد عرفت ضعيفة بالنسبة الى معارضتها فتعين صرفها عن ظاهرها لتوافق الحق الصحيح والنص الصريح فان فى الاحاديث محكماً ومتشابهها ولا شك فى وجوب رد المتشابه الى المحكم وانما وقعت الفتن الدينية والاختلافات فى المسائل الشرعية غالباً بسبب الغفلة عن المعارض او بسبب اشتباه المحكم بالمتشابه .
وقد روى رئيس المحدثين فى عيون الاخبار فى باب الاخبار المتفرقة عقيب باب هاروت وماروت عن ابيه عن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابى حيون مولى الرضا عليه السلام قال : من رد متشابه القرآن الى محكمه هدى الى صراط مستقيم .

ثم قال : ان فى اخبارنا متشابهها كمتشابه القرآن ومحكمها كمحكم القرآن فردوا متشابهها الى محكمها ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها فتضلوا (١) .

اذا عرفت هذا فنقول تأويل احاديث السهو والجمع بينها وبين

(١) عيون الاخبار ج ١ ص ٢٩٠

مادل على نفي السهو من الكتاب والسنة والاجماع والادلة العقلية ممكن من وجوه اثني عشر .

الاول : الحمل على وقوع الرواية على وجه التقية فانك عرفت

اجماع المخالفين للامامية على نفي العصمة وروايتهم لحديث السهو ولعله لا اصل له ويكون من مخترعاتهم وقد كان الائمة عليهم السلام يفتون بالتقية تارة ويوافقون العامة فى الرواية تارة بحسب مقتضى الحال لدفع المفسدة والغاء الضرر عن الائمة والشيعه ويأتى له نظائر ان شاء الله تعالى وهذا وجه قريب متجه منصوص عنهم عليهم السلام وجوب الترجيح عند الاختلاف لما هو معلوم من سببه وقد تقدمت اشارة اليه ومن القرائن عليه رواية جماعة من العامة له كما عرفت سابقاً وقد اشار الشيخ فى التهذيب الى حمل احاديث السهو على التقية كما تقدم فى اول الرسالة .

الثانى : الحمل على ان النبى صلى الله عليه وآله قد كان صلى فى الواقع

اربع ركعات فلما ادعوا عليه السهو واتهموه به اوظنوا ذلك وانفقوا عليه قام فصلى ركعتين مع علمه بان صلوته كانت تامة لكن لعدم اقتضاء المصلحة لم يبين حقيقة الحال لانه كان يترتب على ذلك مفسدة اخرى واقلها انهم كانوا منافقين لا يصدقونه فى دعوى استحالته السهو ومن المعلوم ان اكثر المظهرين للاسلام فى اول الامر كانوا كذلك وان الرسول صلى الله عليه وآله كان مأموراً بمداراتهم كما تضمنه باب المداراة فى اصول الكافى وغيره وكان يقرر الشريعة فى قلوبهم بالتدريج بحسب ما يقبلون كما هو موجود ايضا فى احاديث كثيرة فى اصول الكافى وغيره

وقد روى الكليني في كتاب العقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ما كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم العباد بكنهه عقله قط وقال : انا معاشر الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم (١) .

ولا يخفى انه لم يقع التصريح بان صلى الله عليه وسلم صلى بهم ركعتين أخريين الا في حديث واحد والظاهر ان كل واحد منهم اتم صلوته وحده وعلى تقدير الجماعة لا يبعد ان يكون مأمورا بذلك ويكون مخصوصا به عليه السلام وقيل اختصاص مشروعية صلوة الجماعة بالفرائض فقد كانوا يصلون جماعة قبل فرض الصلوة كما هو مروي في احاديث كثيرة .

الثالث : ان يكون صلى في الواقع اربع ركعات فلما ظنوا سهوه وانفقوا على ذلك امره الله بان لا يظهر لهم الحال وان يتم بهم الصلوة ويسجد سجدتين ليعلموا احكام السهول لا يعير احدا احدا بالسهو والفرق بين هذا والاول ان المفروض هنا امر خاص وهناك عام ويكون من فوائد ذلك انه لو ظهر حقيقة الحال واستحالة السهو لخرج كثير منهم الى الغلو لضعف الايمان جداً في ذلك الوقت .

الرابع : ان صلى في الواقع ركعتين عمداً قبل ان تفرض الصلوة اربع ركعات فقد روى ان الصلوة كانت قد فرضت ركعتين ركعتين فكانت الخمس صلوات عشر ركعات ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع ركعات ثم اوجبها الله على الناس (١) وقد كان الكلام ايضا غير محرم في الصلوة ثم صار محرم .

(١) ج ١ ص ٢٣ ح ١٥

(١) راجع الوسائل باب عدد الفرائض ح ٣ ص ٢١٦ ط القديمة

وممن صرح بذلك السيد المرتضى فى تنزيه الانبياء وغيره
فلعله صلى ر كعتين قبل ان تفرض الاخيرتان و قد كان أمر الناس بها
على وجه الاستحباب فظنوا الوجوب فتعمد الترك و اظهار صورة السهو
لدفع المفسدة السابقة و تحصيل المصالح المتقدمة وغيرها .

الخامس: ان يكون صلى فى الواقع ر كعتين بعد فرض الاخيرتين
وكان مأموراً امرأً خاصاً به بان يفعل ذلك اظهاراً لصورة سهو وهى
فى الواقع عمد لاجل المصالح السابقة والحكم المشار اليها فيصدق
ان ذلك كان من الله كما وقع التصريح به سابقاً و كما فهمه ابن بابويه
يعنى ان هذه صورة سهو كان مأموراً بها من الله وهى فى الواقع عمد
فان صدور السهو الحقيقى من الله لا يمكن الصورة وانما يمكن فرض
ان يكون الله قد أمر بذلك لحكمة ظاهرة او خفية .

السادس: ان يكون مجبوراً على ترك الاخيرتين فى ذلك
الوقت او بسلب قدرته عنهما او بمحوهما من خاطره بالكلية ويصير غير
مكلف بهما ويكون ذلك ايضا خاصاً به فى الواقعة معينة للحكم السابقة
وللرد على الغلاة والمفوضة معاً .

ومعلوم ان من جملته الغلو فى التفويض قول جماعة زعموا
ان للعبد قدرة تامة لا يقدر احد على سبيلها حتى لو اراد الله منعه ومن
فعله لما قدر على منعه وقد ذكرت ذلك فى رسالة خلق الكافر .

وظاهر كون سهوه من الله يقتضى ان يكون امره به أو جبره عليه

وعلى كل حال لا يكون وقع منه سهو حقيقي بل هو مجاز وباب المجاز واسع والمشابهة هنا ظاهرة لكن الجبر باطل ويمكن ان يقال : ان هذه الصورة نادرة والجبر باطل مع بقاء التكليف فلوسلب الله قدرة عبد عن واجب واسقطه عنه لم يكن فيه مفسدة .

السابع : أن يكون السهو والنسيان بمعنى الترك فانه أحد

معانيه اللغوية وقد استعمل فيه كثيراً كما اشرنا اليه سابقا .

وقد قال صاحب القاموس وغيره : سها في الامر سهواً نسيه ، وقال ايضا النسيان و النسوة الترك واذا كان هذا من معانيه اللغوية وهو المناسب لحال النبي ﷺ وجب حمله عليه ويكون ذلك حكماً مختصاً به عليه السلام للحكم السابقة وقد عرفت ان الائمة عليهم السلام فسروا النسيان المنسوب الى آدم عليه السلام وغيره من اهل العصمة عليهم السلام في القرآن بالترك ، وهو معنى صحيح ويحتاج الى ضميمته وجه من الوجوه السابقة أو نحوها .

الثامن : ان يكون النبي ﷺ صلى في الواقع ركعتين عمداً

قبل وجوب الصلوة وفرضها وكانوا يصلون في وقت استحباب الصلوة وذلك قبل ليلة المعراج مدة طويلة وكانوا يصلون جماعة فلعلمهم كانوا يصلون تلك الصلوة الخاصة اربع ركعات دائماً ولا يستلزم ذلك الوجوب وان توهمه ذوالشمالين وبعض المنافقين لجهلهم ، فيكون ترك ركعتين لاجل المصالح السابقة لا لوقوع السهو والنسيان بل لنفي الغلو وباطال

التفويض وتعليم احكام السهو والنهي على التعيير بالسهو او عن الافراط في التعيير او المبالغة في اثبات البشرية أو نحو ذلك من الحكم الظاهرة والخفية .

ولم ينقل في احاديث السهوان امير المؤمنين والحسن والحسين او احداً من المؤمنين المخلصين او العلماء المعترين كان حاضراً وعلى هذا الوجه وبعض الوجوه السابقة يكون نقل القصة على وجه الاجمال وعدم بيان حقيقة الحال واطلاق لفظ السهو كله لملاحظة التقية وعدم الخروج عن رعاية تلك الحكم والمصالح للمكلفين بحسب الامكان مع انهم قد بينوا ذلك في احاديث كثيرة عامة وخاصة صريحة في المعارضة وقد تقدم بعضها .

التاسع : ان يكون ﷺ صلى في الواقع ركعتين نافلة فظنوها

فريضة فاقتدوا به فلما فرغ قالوا ما قالوا وظنوا ما ظنوا فلم يرخص له في اظهار الحال .

ثم قام فصلى ركعتين اخرى نافلة وكان ذلك من نافلة الظهر او غيرها فلم يكلمهم بكنهه عقله لانه مأمور بان يكلم الناس على قدر عقولهم كما مضى ولدفع المفسدة فعل ما فعل وسجد سجدتين شكراً فظنوا انه سهاواتم صلواته وسجدللسهو ، ونقلها العامة بناء على اعتقاد اهل النفاق ورواها الائمة عليهم السلام لملاحظة التقية ولا ينكر من المنافقين مثل هذا الجهل بل العمد فيها يقتضى سوء الظن بالنبي ﷺ ، ووجوب بيان الحق عليه ﷺ لا ينافي ما قلنا لانه قد يستلزم مفسدة وقد يعلم

عدم قبوله وليس ذلك من باب التقيّة بل يكون مأموراً بما قال وما فعل في اقواله وافعاله عليه السلام من هذا القبيل ما لا يعد ولا يحصى .

وقد روى الكليني في باب الروضة بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال : والله لولا ان يقول الناس ان محمداً استعان بقوم فلما ظفر بعدهم قتلهم لقدمت كثيراً من اصحابي فضربت اعناقهم (١).

وقد روى العامة والخاصة عنه صلى الله عليه وآله انه قال : لعلي عليه السلام يا علي في الله لولا اني أخاف ان تقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في المسيح لقلت فيك اليوم قولاً لا تمر بملاء الاخذوا التراب من تحت قدميك يتبر كون به ومثل ذلك كثير جداً (٢).

العاشر : ان تكون الر كعتان الاخيرتان لم تكن واجبة على النبي (ص) اصلاً فانه هو الذي زادها ووجبها على الامة فاجاز الله له ذلك كما مر ويحتمل كونها غير واجبة عليه ويكون ذلك من خواصه وان لم ينقل اليها تصريح بذلك فليس كل خواصه قد نقلت ، واذالم تكن الاخيرتان واجبة عليه فلا يعد في تركها عمداً ثم الاتيان بهما لاجل الحكمة والمصلحة السابقة وغيرها .

الحادي عشر : ان يكون حديث ذي الشمالين لاصل له ويكون من مخترعات العامة ومما نسبوه الى الرسول صلى الله عليه وآله بغير اصل ويكون

(١) ج ٨ ص ٣٤٥

(٢) راجع تفسير البرهان للبحراني ره ج ٤ ص ١٥٠ - ١٥١

ونور الثقلين ج ٤ ص ٦٠٩

رواية الائمة عليهم السلام له ونقلهم اياه لاجل تعليم الشيعة الاحتجاج به على العامة فيما تضمنه من الاحكام الشرعية التي خالف فيها كثير منهم والاحتجاج على العامة بما يعتقدونه حجة من احاديثهم الموضوعة واكاذيبهم المخترعة قد وقع من الائمة عليهم السلام ومن خواص اصحابهم على وجه الالتزام والمعارضة في احاديث كثيرة جداً ، ولا يأتى هذا الوجه من احاديث السهوشىء فقد اشاروا عليهم السلام لاصحابهم اشارات بمثل ذلك بل صرحوا في بعض الروايات فان كان ذلك بعيد في بعض احاديث السهو فلعله من باب الرواية بالمعنى .

واعلم انى كنت انكر على بعض علمائنا فى كتب الاستدلال انهم يستدلون على ما يختارونه اولا ببعض استنباطات الظنية حتى بالقياس ثم يقولون و يؤيده صحيحة زرارة مثلاً و ربما يستدلون اولا بما رواه العامة عن عايشة وعمر و ابي هريرة و امثالهم ثم باحاديث الخاصة و يوردونها على وجه التأييد و معلوم انه ينبغي ان يكون الامر بالعكس ثم تفتنت ان فعلهم هذا لاجل الاحتجاج على العامة لانهم يقولون أقوالهم و اقوال الشيعة ثم يختارون قولاً و يحتجون عليه . ثم وجدت للسيد المرآتى رضى الله عنه تصريحاً بمثل ذلك فى بعض رسائله فقال ما ملخصه : انا نستدل فى الظاهر بطريقة العامة و ربما نستدل باحاديثهم و انما دليلنا فى الواقع و نفس الامر هو اجماع الطائفة المحقة .

أقول : ومراده كما يفهم من مواضع من كلامه بالاجماع على الفتوى بحيث لا يخالف أحد منهم والاجماع على النقل بان يروا الحديث في بعض الاصل الاربعمئة التي اجمعوا على صحتها و ثبوتها عنهم عليه السلام و قد سرى الوهم من هنا الى بعض المتأخرين فظنوا ان استدلالهم بتلك الاستنباطات الظنية واقعى تحقيقى مع ان الشيخ فى كتاب العدة والسيد المرتضى فى مواضع من كلامه وغيرهما من المحققين يصرحون بخلافه .

الثاني عشر : أن يكون حديث ذى الشمالين و احاديث السهو من المتشابهات التى تعارضها المحكمات و يكون لها معنى آخر لم نطلع عليه و لم يخطر لنا ببال فان كثيراً من المتشابهات بهذه الصورة و يجب علينا التوقف فيها و رد أمرها الى الله و اليهم عليه السلام و انما نذكر على وجه الاحتمال و بذل الجهد فى بذل المتشابه الى المحكم بحسب الامكان كما أمرنا به الائمة عليه السلام و من المعلوم انه مع وجود المعارضات الكثيرة التى تقدم بعضها و اشرنا الى باقىها و ترتب المفسدات الكثيرة كما مر لا سبيل الى حمل احاديث السهو على ظاهرها و العزم بامكان السهو من المعصوم و وقوعه منه و التطرق الى سوء الظن و باقواله و افعاله معاذ الله من أن نشك فى ذلك .

الفصل الحادي عشر

فى الجواب عن استدلال ابن بابويه فى الكلام السابق وعن احاديث السهو بالتفصيل وقد صار ذلك واضحا لكننا نزيدة توضيحا فنقول : أما الخبر الذى أورده عن سعيد الاعرج فلا يفهم وقوع سهو حقيقى واقعى من الرسول ﷺ بل يظهر منه ان تلك الواقعة لم تكن من قسم السهو الواقع منه بل من الله وح فهو دال على مطلبنا لاعلى مطلبكم ، لان فيه تنزيهاً للرسول عن السهو ونسبته الى الله ومعلوم ان وقوع هذا الفعل من الله اما ان يكون بطريق الامر به او الجبر عليه « وما كان ربك نسيا » .

وعلى كل حال لاسهو وكذلك النوم بل ذكر لفظ أنام رسوله أولاً ثم لفظ أسهاه ثانياً يدل على ان الحكم فى المقامين واحد وانه لا اختيار له فى شىء منهما ولا فعل فعلا حقيقياً وهذه قرينة قوية جداً ، واما نسبة انكار السهو المذكور الى الغلاة والمفوضة فلا يدل على بطلانه فقد عرفت انه لا يختص بهم لذهاب عظماء علماء الامامية ولعل الغلاة والمفوضة يذكرون وقوع هذه الصورة بالكلية أما الغلاة فلاعتقادهم انه لا يقدر احد على منع الرسول والائمة عليهم السلام من شىء ولا يأمرهم احد بشىء

واما المفوضة فبعضهم يقولون : ان الله فوض أمر الخلق والرزق الى النبي والائمة عليهم السلام وبعضهم يقولون ان للعبد قدرة لا يقدر الله ان يسلبه اياها ولا يمنعه من شيء من أفعاله وح يستقيم الرد عليهم بهذه الواقعة لانها على تقدير تسليحها اما امر من الله او جبر منه ، و هو ينافي اعتقاد الفريقين ، و اذا حمل على السهو المجازي الظاهري استقام كلام ابن بابويه ايضا و صار النزاع لفظيا في مجرد التسمية بالسهو فانه لا يظهر من كلامه تجويز سهو حقيقي اصلا وهذا توجيه غير بعيد .

واما الفرق بين العبادة المشتركة والتبليغ الذي هو عبادة محضة فمما لا يوافق عليه أحد واكثر الناس لا يفهمون الفرق بل كل من ثبت عنده سهوه التبليغ يتطرق الى تجويزه في التبليغ ، وأما على التفسير الذي فسرنا به كلامه فيستقيم ذلك لان فرض الجبر على تبليغ الباطل أو الامر به محال قطعا ظاهر البطلان مناف للحكمة ناقض الغرض .

واما قوله : ان سهوه من الله وسهو غيره من الشيطان فهو يقرب ما قلناه لان نسبة السهو هنا الى الله والى الرسول لا بد فيها من ارتكاب تجوز بأن يكون احدهما فاعلا حقيقيا والآخر مجازيا فان كان الفاعل الحقيقي هو الرسول عليه السلام من غير امر الله فلا فرق بين سهونا وسهوه الابأن سهوه من نفسه من غير مدخلية الشيطان وتبطل النسبة الى الله ح لان معناها على هذا التقدير التخلية والتمكين وعدم المنع وذلك حاصل في سهونا ايضا فانتفت المزية بالكلية وبطل الفرق كما لا يخفى لان ما ذكر غير صالح للفرق ولا موجب لنسبة الفعل الى الله حقيقة بل يوجب ان يكون على اسوء حال تنافي السهو لان لنا عذرين وله عذر واحد .

وان كان الفاعل الحقيقي هو الله اما بالخبر الخاص على تقدير تسليمه أو بالامر له بما فعله ففيه تصريح بنفي السهو عن المعصوم وهو عين المدعى وانما نفينا عنه السهو الحقيقي ولا حرج في اطلاق المجازي مع ان الاولى ترك اطلاقه ايضاً في غير الضرورة كرواية هذه الاخبار وتأويلها هذا ولا يخفى ان الحمل على وقوع الامر يستلزم الاسناد المجازي ايضاً ولا تصور فيه وقرينه قول ابن بابويه ان سهوه من الله وسهونا من الشيطان ومعلوم ان الشيطان لا يجبر الانسان على السهو ولا على غيره بل يأمره بما يريد ويوسوس اليه به ، لكن النسبة الى الله مع أمره به أقرب من النسبة اليه مع التخليه بمراتب والا جاز اسناد جميع افعال المعصوم وغيره الى الله تعالى .

واما ما نقله عن محمد بن الحسن بن الوليد في قوله للتوجيه الذي قلناه والمحمل الصحيح الذي ذكرناه اوضح وكذلك دليلهما فتزول المخالفة .

واما الكتاب الذي وعد بتأليفه فلم يصل اليها فان كان صرح فيه بتجويز السهو الحقيقي او وقوعه بطل حمل كلامه على المحمل الصحيح ، ولم يبطل حمل الاخبار عليه لوجود معارضتها وكثرة احتمالاتها .

وأما حديث ابي بكر الحضرمي ففيه مع الاغماض عن سنده انه نسب السهو الى الرسول فينا في اجماع الفريقين لان من جوز السهو عليه قال : انه من الله فلا بد له من تأويله بالحمل على المجاز او

الاعتراف ببطلان الفرق الذي ذكره والقول بالمساواة بين سهونا وسهوه
وأما حديث الحرث فليس فيه تصريح بالسهو أصلاً بل ظاهره
العمد لاطلاق اسناد الفعل وهو يتم على حمله من الوجوه السابقة .
وأما حديث الحسن بن صدقة ففيه مع ضعف سنده جداً أنه
تضمن منه الفعل إلى الرسول ﷺ من غير تصريح بالسهو ثم نسب الفعل
إلى إرادة الله من غير تصريح به أيضاً وظاهر الحال كون الاسنادين
على وجه الحقيقة وهو لا يتم كما مر فالأقرب أن يكون الفعل من
الرسول ﷺ عمداً والأمر بذلك من الله كما تقدم وحديث سعد الأعرج
قد عرفت حاله وهذه الرواية أخف اشكالا من السابقة ، ولفظ اسهأ
يمكن حمله على الترك من غير بعد بان يكون أمره به .

وأما حديث جميل فلا تصريح فيه بشيء وإنما قال فذكر حديث
ذى الشمالين ووجه ما تقدم في مثله بل أقرب الوجوه مما مضى ويأتي
ممكناً فيه .

وأما حديث أبي بصير ففيه مع الاغماض عن سنده وفساد مذهب
راويه ومذهب غيره من الرواة أنه لم يصرح بالسهو ولا فيه اشعار به .
وأما حديث سماعة فسنده كذلك ويستقيم في متنه أكثر مما مر
من الوجوه إن لم يكن كلها مع أن قوله من حفظ سهوه فاتمه ثم
أبراه حديث ذى الشمالين يدل على أن الرسول ﷺ كان حافظاً
لعدد صلواته وأتمها فليس عليه سجدة السهو وح لم يكن منه سهو
حقيقي بل هو مجازي بقرينة قوله: حفظ وقرينة ما تقدم من المعارضات

العقلية والنقلية على انه ينافي كثيراً من احاديث السهو التي تضمنت انه عليه السلام سجد للسهو وهذا تناقض يضعف الاحتجاج بها بل اوله يناقض آخره .

والتعليل الذي تضمنه قوله ، فانه لا يخفى ما فيه من المنافرة لاوله والاجمال والاشكال من امارات التقية وقد تقدم حديث عبدالله بن بكير المتضمن لنفي سجود السهو عنه عليه السلام وانه ما سجدهما قط ولا يسجدهما فقيه اى حافظ لعدد صلواته متيقظ من الفقه اى الفهم اوفقيه كامل الفقه والعلم اعنى المعصوم كما حمل عليه بعض المحققين واما حديث زيد بن علي فهو اضعف سنداً ودلالة لمخالفته للاجماع وشذوذه وعدم عمل احد بمضمونه وعدم موافقته لاعتقاد علي عليه السلام واكثر شيعته بل كلهم ، ولاختصاص رواية الزيدية بنقله ولاشتماله على لفظة المرغمتين وانما سميت سجدة السهو بهما لانهما يرغمان انف الشيطان .

واذا كان سهوه عليه السلام على تقدير تسليمه من الله لا من الشيطان لا يجوز اطلاق هذا اللفظ سلمنا لكن من اين ثبت ان بعض القوم اصاب وان الرسول صلى الله عليه وسلم اخطأ بل يجب الجزم بالعكس والا لكان امير المؤمنين عليه السلام احق باستدراك ذلك من كل احد فتكون صلواتهم في الواقع تامة والسجود المذكور محمولاً على بعض الوجوه السابقة والمرغمتان ارغاماً للمنافقين الذين ارادوا ابطال صلواته واعادتها .
وأما حديث زيد الشحام فوجهه ما تقدم مع ضعف سنده جداً

وأما حديث العزرمي فقد عرفت عبارة الشيخ فيه وفيها كفاية
ونزيده وضوحاً إلا وجه السابقة من التقية وغيرها وأقوى من
جميع ذلك الحمل على كذب المنادي وغلطه فهو أحق بالسهو والغلط
بل الافتراء وتعمد الكذب فلعله كان من بعض الأعداء والمنافقين
الذين يريدون تغطية قبائح المتقدمين فقد نقلوا ذلك عن الثاني .

وأما حديث أبي بصير فليس فيه تصريح بوقوعه سهواً أصلاً ، بل
نقله لذلك بلفظ قيل يدل على عدم صحته والا لحكم به أولاً ووضح
من ذلك قوله : ما كان عليك لو سكت" ولو كان صادقاً لما قال له
ذلك لانه كان عليه استحقاق العقاب ان كان القول واجباً ، وفوت
الثواب ان كان راجحاً ولا كاد يتصور المساواة والمرجوحية لانه من
المعاونة على البر والتقوى ونصيحة المؤمن على المؤمن .

وأما حديث سماعه فلا اشكال فيه فليس ذلك بفعل اختياري
ولولم يرد التصريح بذلك لمنعناه او حملناه على ما قلناه لما تقدم من
انه تنام عينه ولا ينام قلبه لكن النادر لا ينافي ذلك النص لما يأتي .
وأما حديث سعيد الأعرج فلا اشكال فيه ايضاً لانه صريح في
ان الله جبره على ذلك والزمه به وجعل نومه غالباً ولم يقع منه عنه تقصير
ولا ينافي العصمة وفيه رد على الغلاة والمفوضة معاً كما مر وفيه ايضاً
إشارة الى ان السهو على تقدير وقوعه كان كذلك ، لكن الاقرب هناك
الحمل على الامر دون الجبر ، وأما حديث عبد السلام بن صالح ففيه
مع ضعف سنده جداً لا ينافي ما قلنا بل يؤيده لانه لم يقل يقع منه

سهو فدل على أنه مجبور وأما مورد الظاهر أنهم كانوا ينكرون وقوع هذه القصة بالكلية ويعدونها محالا لاعتقادهم الغلو والتفويض فلا يجوزون ذلك على وجه الحقيقة ولا المجاز ولا الأمر ولا المنع ولا الإكراه فورد الرد عليهم وتكذيبهم ولا أقل من الاحتمالات المانع من الاستدلال .

وقد ورد في الخصال عن أبي جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام علم أصحابه في مجلس واحد أربعاً كلمة مما يصلح للمسلم في دينه ودنياه فمن ذلك أن قال إياكم والغلو فينا قولوا أنا عبيد مر بوبون وقولوا في فضلنا ما شئتم (١) . ويفهم من هذا الحديث أن نفي السهو عن المعصوم ليس من الغلو وإنما الغلو نفي الحقيقي والمجازي معاً لمنافاته للعبودية .

و روى الطبرسي في الاحتجاج في احتجاج الرضا عليه السلام على الغلاة و المفوضة قال « وقال أمير المؤمنين عليه السلام ، لا تتجاوزوا بنا العبودية ثم قولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا (٢) .
وأما الحديثان الأخيران فقد عرفت الوجه فيهما والله تعالى أعلم.

(١) انظر الخصال ص ٥٧٩

(٢) الاحتجاج ج ٢ ص ٢٣٣

الفصل الثاني عشر

فى ذكر بعض النظائر و الاشتباه لاحاديث السهو التى يجب تأويلها ولا يجوز ابقائها على ظاهرها و ذلك كثير جداً ولنقتصر من هذا القسم على اثنى عشر .

الاول : ما رواه الشيخ ابو جعفر ابن بابويه فى كتاب من لا يحضره الفقيه فى باب ما يصى فيه قال قال الصادق عليه السلام فى قول الله عز وجل لموسى عليه السلام « فاخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى » قال كائنا من جلد حمار ميت (١) وقد روى ابن بابويه فى كتاب اكمال الدين و الشيخ الطبرسى فى كتاب الاحتجاج و غيرهما عن سعد بن عبدالله عن صاحب الزمان عليه السلام ما هو صريح فى انكار هذه الرواية و ان موسى عليه السلام أجل قدراً من أن يجهل ذلك او يخفى عليه مثله و بالغ عليه السلام فى ردها و ابطالها و قال من قال ذلك فقد افترى على موسى و استجهله فى نبوته ثم ذكر ان معنى « فاخلع نعليك » اى اخلع من قلبك حب اهلك الحديث (٢) .

(١) ج ١ ص ٢٤٨ ط الغفارى

(٢) انظر كمال الدين للصدوق ره ج ٢ ص ٤٦٠ ط الآخوندى

فانظر الى انهم عليه السلام تارة كانوا يروون ما يوافق التقية و ينقلون عن الانبياء خلاف الواقع لاجل موافقة العامة ورعاية المصلحة و دفع المفسدة و يفسرون القرآن بذلك لاجل ما ذكر فلا ينكر روايتهم لحديث السهو وان لم يكن واقعاً على وجه الحقيقة لما فيه من الحكم والمصالح السابقة .

الثاني : مارواه الشيخ الجليل الثقة على بن ابراهيم بن هاشم القمي في تفسيره من قصة هاروت وماروت نقلها عن الائمة عليهم السلام انهم رووها كما يرويه العامة والقصة طويلة موجودة هناك (١) وقد انكرها الامام الحسن العسكري كما رواه رئيس المحدثين ابو جعفر بن بابويه في كتاب عيون الاخبار في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام في هاروت وماروت قال حدثنا محمد بن القسم المفسر عن يوسف بن محمد بن زياد وعلى ابن محمد بن سيار عن ابويهما عن الحسن بن على عن ابيه عن آباءه عليهم السلام في قوله تعالى « ما انزل على الملكين ببابل هاروت وماروت » الى ان قال و كان بعد نوح عليه السلام قد كثرت السحرة والموهون فبعث الله ملكين الى نبي ذلك الزمان بذكر ما تسحر به السحرة و أمرهم أن يقفوا به على السحر وان يبطلوه ونهاهم ان يسحروا به الناس وهذا كما يدل على السم ما هو ، وعلى ما يدفع به غائلة السم .

ثم قال عز وجل « وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر » يعني ان ذلك النبي أمر ملكين ان يظهر الناس بصورة بشرين

ويعلمناهم ما علمهما الله من ذلك وذكر الحديث الى أن قال يوسف ابن محمد بن زياد وعلى بن محمد بن سيار فقلنا للحسن ابي القائم عليه السلام فان عندنا قوماً يزعمون ان هاروت وماروت ملكان اختارهما الله من الملائكة لما كثر عصيان بنى آدم وانزلهما مع ثالث لهما وانهما اقتتتا بالزهرة و اراد الزنا بها و شربا الخمر و قتلا النفس المحرمة و ان الله عز وجل يعذبهما ببابل وان السحرة منهما يتعلمون السحر و ان الله مسخ تلك المرأة هذا الكوكب الذي هو الزهرة .

فقال الامام عليه السلام : معاذ الله من ذلك ان ملائكة الله معصومون محفوظون من الكفر والقبائح بالطف الله تعالى قال الله عز وجل : « لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون » .

وقال تعالى : « له من فى السموات والارض ومن عنده » يعنى الملائكة لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون ، وذكر آيات آخر ثم قال عليه السلام لو كان كما يقولون كان الله قد جعل هؤلاء الملائكة خلفاء على الارض وكانوا كالانبياء فى الدنيا او كالائمة فيكون من الانبياء والائمة قتل النفس والزنا ؟ ثم قال عليه السلام او لست تعلم ان الله لم يخل الارض قط من نبي او امام من البشر او ليس الله يقول « و ما ارسلنا قبلك من رسول » يعنى الى الخلق « الارجالا » فاخبر انه لم يبعث الملائكة الى الارض ليكونوا ائمة وحكاما وانما ارسلوا الى انبياء الله الحديث (١) .

اقول : فظهر ان رواية على بن ابراهيم محمولة على التقية و موافقة للعامة لدفع الضرر كما يقتضيه الحال و هو نظير و قريب لحدِيث السهو .

الثالث : مارواه ابن بابويه فى عيون الاخبار من جملة الاحاديث الدالة على مدح زيد بن على واصحابه فى باب مفرد قال : حدثنا على ابن احمد بن محمد بن عمران الدقاق قال حدثنا على بن الحسين القاضى قال حدثنا الحسن بن على الناصرى عن احمد بن رشيد عن عمه ابى معمر سعيد بن خيثم عن اخيه معمر عن الصادق عليه السلام عن آباءه عن على عليه السلام قال : يخرج من ولده رجل يقال له زيد يقتل بالكوفة و يصلب بالكناسة يخرج من قبره حين ينشر تفتح لروحه ابواب السماء يبتهج به اهل السموات والارض يجعل روحه فى حوصلة طير اخضر ليسرح فى الجنة حيث يشاء (١) .

أقول: هذا محمول على التقية فى الرواية كما جوزناه فى احاديث السهو كما رواه الكلينى فى باب ارواح المؤمنين عن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن ابى ولاد الحنط عن ابى عبدالله عليه السلام قال قلت له جعلت فداك يروون ارواح المؤمنين فى حواصل طيور خضر حول العرش فقال : لا ، المؤمن اكرم على الله من ان يجعل روحه فى حوصلة طير ولكن فى ابدان كابدانهم (٢) . وفى باب المذكور

(١) ج ١ ص ٢٥١

(٢) الكافى ج ٣ ص ٢٤٤

وغيره عدة احاديث بهذا المعنى .

الرابع : ما رواه الشيخ في الاستبصار في باب وجوب المسح على الرجلين باسناده عن محمد بن الحسن الصفار عن عبدالله بن منبه عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آباءه عن علي عليه السلام قال : جلست أتوضأ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله تمضمض واستنشق واستن (١) ثم غسلت وجهي ثلثا فقال يا علي قد تجزيك من ذلك المرتان قال فغسلت زراعي ومسحت برأسي مرتين فقال : قد يجزيك من ذلك المرة و غسلت قدمي فقال لي يا علي خلل بين الاصابع لا تخلل بالنار (٢) .

قال الشيخ : هذا خبر موافق للعامة وقد ورد مورد التقية لان المعلوم الذي لا يتخالج فيه الشك من مذاهب ائمتنا عليهم السلام القول بالمسح على الرجلين وذلك اشهر من أن يدخل فيه شك او ارنيات «انتهى» أقول : فانظر الى انه حمله على التقية مع عدم جوازها على الرسول صلى الله عليه وآله عند الشيخ و لا عند غيره من الشيعة و لا عند أحد من المسلمين ولا وجه لها الا أن يكون امير المؤمنين والحسين وعلي بن الحسين قدرروا تلك الرواية كما يروونها العامة للتقية فكذلك احاديث السهو من باب التقية في الرواية .

الخامس : ما رواه الشيخ ايضاً في الاستبصار في باب اكثر

(١) استن : استنان : استعمال السواك

(٢) الاستبصار ج ١ ص ٦٦

ايام النفاس باسناده عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد ابن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تفعل ؟ فقال : ان اسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغتسل لثمان عشر ولا بأس ان تستظهر بيوم او يومين (١) .

أقول : ذكر الشيخ لهذا الحديث ثلثة أوجه من وجوه الجمع بينها و بين ما عارضها احدهما : الحمل على ضرب من التقية لانها موافقة لمذاهب العامة « انتهى » .

وإذا جاز حمل الحديث الصحيح المنقول من كتب الحسين بن سعيد عن الثقات الاثبات عن محمد بن مسلم الذي اجمعت الطائفة على تصحيح ما يصح عنه على التقية مع عدم جوازها على الرسول صلى الله عليه وآله فاحاديث السهو أولى بالحمل على التقية لمعارضته الادلة العقلية والنقلية كما عرفت .

السادس : ما رواه الشيخ في الاستبصار ايضاً في باب حكم من اصبح جنباً في شهر رمضان بعد ذكر احاديث كثيرة في عدم الجواز باسناده عن سعد بن عبدالله عن محمد بن الحسين ومحمد بن علي عن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان عن حبيب الخثعمي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي صلوة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر (٢) .

قال الشيخ بعد ذكر حديث آخر مثله : الوجه في هذين الخبرين ان نعملهما على ضرب من التقيّة على ما بيناه لان ذلك رواية العامة عن النبي ﷺ ويحتمل انه آخر الغسل عمداً لعذر من برد او غيره وانتهى، والكلام فيه كالذي قبله بل هذا أوضح في تجويزه لايحضرني الآن احد ذكر هذا الوجه .

السابع : ما رواه ايضاً في الاستبصار في باب تحليل المتعة بعد ذكر احاديث كثيرة في الاباحة باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال حرم رسول الله ﷺ لحوم حمر الاهلية ونكاح المتعة (١) .

قال الشيخ : الوجه في هذه الرواية ان نعملها على التقيّة لانها موافقة لمذهب العامة والايخبار الأولية : موافقة لظاهر الكتاب واجماع الطائفة المحققة وانتهى، وجميع ما قاله متجه في احاديث السهولما عرفت .

الثامن : ما رواه ايضاً في الاستبصار في باب حكم الحمر الاهلية والخييل والبغال بعد رواية احاديث متعددة في الجواز على كراهية باسناده عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن بسطام بن قرّة عن اسحق بن حسان عن الهيثم بن واقد عن علي بن الحسن العبدي عن ابي هرون عن ابي سعيد الخدرى قال امر

رسول الله ﷺ بلالا ينادى بأن رسول الله ﷺ حرم الجري والضرب والحمر الاهلية (١).

قال الشيخ : الوجه في هذا الخبر ان نحمله على التقية .

اقول : فعلم ان مثل الكليني والحسن بن محمد الاشعري وغيرهم من علمائنا وروائنا قد اقتدوا بالائمة عليهم السلام في التقية في الرواية فلا ينكر حمل حديث السهو على ذلك بعد ما عرفت من معارضاته .

التاسع : ما تضمنه القرآن الكريم من قوله تعالى «وان قال

موسى لفتيه الى ان قال فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما الى ان قال وما انسانيه الا الشيطان» (٢) فهذا لا يمكن ابن بابويه حمله على ظاهره قطعاً لان سهو المعصوم عنده لا يمكن كونه من الشيطان، وفتاه هنا يوشع بن نون وصى موسى عليه السلام كما هو معلوم فلا بد من تأويله النسيان هنا بالترك عمداً للاشتغال بالشيطان ومدافعة او نحو ذلك فلا ينكر السهو والنسيان في حديث ذى الشمالين على الترك كما تقدم .

العاشر : ما تضمنه القرآن الكريم من مناقيات العصمة ونسبة

المعصية والضلال بل الكفر الى الانبياء عليهم السلام وهو كثير كقوله تعالى «وعصى آدم ربه فغوى (٣)» وقوله حكاية عن ابراهيم «هذاربى (٤)» اشارة الى الزهرة تارة و الى القمر أخرى و الى الشمس ثالثة .

(١) راجع ج ٤ ص ٧٥ (٢) الكهف : ٦١

(٣) طه - ١٢١ (٤) الانعام - ٧٨

وقوله تعالى: في حق محمد ﷺ « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر (١) »، وقوله في حقه « ووجدك ضالاً فهدى » (٢) وغير ذلك مما تضمنه كتاب تنزيه الانبياء للسيد المرتضى وغيره (٣). وقد اولوا جميع ذلك لمخالفته الادلة العقلية والنقلية بالحمل على المجاز والاضمار و نحوهما بان نحمل المعصية من آدم على ترك الاولى، و حمل النهي على التنزيه لا التحريم، و حمل قول ابراهيم على الاستفهام الانكارى او على اعتقاد قومه في حقه، و حمل ذنب الرسول على مخالفة الاولى او على ذنب امته او بعضهم أو ذنبه عند قومه، و حمل الضلال على الضلال في الطريق بان يكون اشبه عليه الطريق بين مكة والمدينة وقت الهجرة لا الضلال في الدين او حمل الضلال على معنى الحب فانه احد معانيه اللغوية و غير ذلك مما هو مذكور في الكتاب المذكور وغيره فالعجب ممن يؤل جميع ذلك بوجوه قريبة او بعيدة لضرورة الجمع بين الادلة مع انها لا تدخل لها في التبليغ بل هي من الامور المشتركة والعبادة العامة الشاملة لنا و لهم، ثم يتوقف في تأويل حديث ذى الشمالين مع احتمالها لجميع ما تقدم وغيره ومعارضته بجميع ما ذكرناه وغيره مما لم نذكر.

الحادي عشر: ما تضمنه الاحاديث ايضا من نسبة الذنوب والمعاصي الى الانبياء والائمة عليهم السلام و اقرارهم بها وهذا القسم ايضا

(١) الفتح - ١٨ (٢) الضحى - ٧

(٣) ككتاب تنزيه الانبياء لفيض الله البغدادي (ره)

كثير محمول على ما مضى او نحوه لما تقدم .

الثاني عشر : ما تضمنه الادعية المأثورة فى الصحيفة الكاملة و غيرها من الادعية المروية عن الانبياء والائمة عليهم السلام من الاقرار بالذنوب والمعاصى و اظهار الندم والتوبة والاستغفار والاعتراف باستحقاق العذاب و دخول النار و هو اكثر من ان يحصى .

و قد اجمعوا على تأويله و صرفه عن ظاهره لقوة معارضاته بالنسبة اليه جداً باحتماله للتأويلات الكثيرة وعدم احتمال معارضاته بشئ من ذلك فتارة يحملونه على المجاز بان يسمى ترك المندوب أو صرف نفس واحد فى غير عبادة من اكل او شرب او جماع ذنبا و معصية قياسا على فعل العبد ذلك فى حضور سيده ، أو على المبالغة فى التواضع لله و هضم النفس أو على تعليم الناس أو على التقية أو على ارادة الشفاعة فى ذنوب الامة والشيعنة وجعل ذنوبهم بمنزلة ذنب الشافع أو على جعل الاقرار معلقا بقرض عدم المعصية اى لو لم تعصمنا لعصينا أو على نحو ذلك من الوجوه المحررة فى محلها .

فالعجب ممن يصرف جميع ذلك عن ظاهره مع عدم تعلقه و مدخليته بالتبليغ ثم يتوقف فى صرف حديث ذى الشمالين عن ظاهره وحمله على بعض ما تقدم أو نحوه بالجملة فليس فى ذلك بمحل شك ولا ريب ولا توقف والله تعالى اعلم .

تمت الرسالة الموسومة بالتنبيه بالمعلوم

من البرهان فى تنزيه المعصوم

عن السهو والنسيان

فهرس ما فى هذه النسخة

الصفحة	الموضع
٢	مقدمة الكتاب
	الفصل الاول : فى ذكر جملة من عبارات علمائنا المصر حين بنفى السهو عن النبى والائمة وغيرها
١٦-٥	
	الفصل الثانى : فى ذكر عبارة من جوز السهو على النبى والامام فى العبادة دون التبليغ . . .
١٩-١٧	
	الفصل الثالث : فيما يدل على نفى السهو عن النبى والائمة مطلقا من الايات القرآنية
٢٥-٢٠	
	الفصل الرابع : فيما يدل على نفى السهو عن اهل العصمة <small>عليهم السلام</small>
٤٤-٢٦	من الاحاديث
	الفصل الخامس : فيما يدل على نفى السهو عن النبى والائمة <small>عليهم السلام</small> من الوجوه العقلية
٥٤-٤٥	
	الفصل السادس : فى بيان بعض المفاسد المترتبة على تجويز السهو على المعصوم <small>عليه السلام</small>
٥٦-٥٥	
	الفصل السابع : فى ذكر شبهة من جوز السهو على المعصوم فى العبادة دون التبليغ
٦٢-٥٧	
	الفصل الثامن : فى بيان ضعف هذه الاخبار وعدم جواز العمل بها ٦٩-٦٢
٨٧-٧٠	الفصل التاسع : فى بيان اضطراب هذه الاخبار وبطلانها
٧٨	الفصل العاشر : فى بيان تأويل أحاديث السهو
٨٧	الفصل الحادى عشر : فى الجواب عن استدلال ابن بابويه به بالتفصيل
	الفصل الثانى عشر : فى ذكر بعض النظائر و الاحاديث السهو التى لايجوز حملها على ظاهرها
٩٤	



WERT
BOOKBINDING
Grantville Pa.
JAN FEB 1993
We're Quality Bound

Princeton University Library



32101 088443757

BP193

.H877

1989

P